

57

2019

# المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية  
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية



## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2018

المؤشر	2018 <sup>1</sup>					2018	2017	2016	2015	2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول					
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,429.1	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	4,808.8	4,838.9	4,869.3	4,900.0	4,930.7
الضفة الغربية	2,696.7	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	2,897.0	2,913.1	2,929.3	2,945.7	2,962.1
قطاع غزة	1,732.4	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	1,911.8	1,925.8	1,940.0	1,954.3	1,968.5
سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة) <sup>2</sup>										
عدد العاملين (ألف شخص)	917.0	928.9	939.6	948.7	956.3	935.4	921.7	960.7	1,005.3	986.4
نسبة المشاركة (%)	45.8	44.0	43.8	44.0	43.5	43.1	42.7	43.9	44.1	44.3
معدّل البطالة (%)	26.9	23.0	23.9	25.7	26.2	26.5	27.4	26.9	24.2	26.8
- الضفة الغربية	17.7	16.6	17.5	18.4	17.3	18.1	18.5	17.0	15.8	16.4
- قطاع غزة	43.9	34.8	35.4	38.3	43.1	41.7	44.3	45.9	40.9	46.3
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج المحلي الإجمالي	12,715.6	12,673.0	13,425.7	14,498.1	14,615.9	13,689.9	13,559.5	13,659.8	13,706.7	13,703.9
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	11,840.4	11,805.1	12,337.7	12,844.7	13,110.3	11,829.9	11,829.9	12,316.9	12,352.0	12,408.5
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,478.2	3,429.5	3,530.3	3,809.8	3,828.1	3,775.5	3,804.3	3,957.7	3,988.6	3,985.0
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	2,415.0	2,677.4	2,827.0	3,305.6	3,536.0	3,876.7	4,837.3	5,916.1	6,905.9	8,841.6
- الصادرات	2,172.3	2,338.1	2,381.0	2,692.7	2,903.5	3,713.0	4,714.3	5,707.0	6,769.2	7,718.6
- الواردات (-)	7,208.9	7,537.6	8,066.7	8,730.9	9,272.3	10,207.2	11,141.5	12,227.7	13,228.9	14,218.3
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	3,051.7	2,973.1	3,080.1	3,254.6	3,198.4	3,154.4	3,181.5	3,179.3	3,280.3	3,279.4
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	2,940.7	2,973.1	3,044.4	3,072.4	3,021.4	3,074.2	3,073.8	3,076.5	3,078.9	3,075.4
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(5,036.7)	(5,199.6)	(5,246.2)	(5,374.2)	(5,827.5)	(1,359.3)	(1,427.2)	(1,520.6)	(1,520.3)	(1,462.6)
ميزان الدخل	1,482.4	1,712.2	1,896.0	1,992.0	2,393.9	568.9	603.7	608.8	612.4	639.8
ميزان التحويلات الجارية	1,405.3	1,421.4	1,408.6	1,818.6	1,774.4	348.3	450.2	467.1	508.8	516.8
ميزان الحساب الجاري	(2,149.0)	(2,066.0)	(1,941.6)	(1,563.6)	(1,659.2)	(442.1)	(373.3)	(444.7)	(399.1)	(306)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.577	3.884	3.840	3.603	3.593	3.461	3.573	3.635	3.704	3.643
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.046	5.483	5.418	5.083	5.067	4.881	5.037	5.127	5.224	5.139
معدّل التضخم (%) <sup>3</sup>	1.73	1.43	(0.22)	0.21	(0.19)	(0.60)	0.26	0.49	0.01	0.00
المالية العامة (على الأساس التقديري، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	2,784.8	2,890.2	3,551.0	3,656.5	3,469.5	3,991.0	3,862.3	3,938.6	3,777.7	3,711.3
النفقات الجارية	3,435.0	3,424.3	3,659.3	3,791.4	3,662.4	3,930.8	3,879.3	3,910.5	3,941.8	3,667.9
النفقات التطويرية	164.1	176.7	216.5	255.3	277.7	45.6	59.0	63.8	109.3	41.9
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(814.3)	(710.9)	(324.7)	(390.2)	(470.5)	14.6	(76.0)	(35.7)	(373.4)	1.5
إجمالي المنح والمساعدات	1,232.0	799.0	766.9	719.8	667.3	87.2	159.8	194.2	226.2	66.7
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	417.6	88.1	442.3	329.5	196.8	101.7	83.8	158.4	(147.2)	68.2
الدين العام الحكومي	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.6	2,448.8	2,367.6	2,352.3	2,369.6	2,315.2
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/مطلوبات المصارف	11,815.4	12,602.3	14,196.4	15,850.2	16,125.0	15,916.7	15,763.0	16,179.4	16,125.0	16,503.2
حقوق الملكية	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,912.0	1,926.8	1,819.7	1,863.9	1,912.0	1,931.4
ودائع الجمهور	8,934.5	9,654.6	10,604.6	11,982.5	12,227.3	11,992.6	12,002.3	12,194.2	12,227.3	12,394.4
التسهيلات الائتمانية	4,895.1	5,824.7	6,871.9	8,026.0	8,432.3	8,175.4	8,260.0	8,293.6	8,432.3	8,569.5

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

1 بيانات الأرباع للأعوام 2018-2019 هي بيانات أولية عرضة للتدقيق والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحا للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإصدار ويبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإصدار) من حساب البطالة. ونسجل هنا أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد، ويمكن العودة إلى الأعداد السابقة من المراقب للحصول على معدلات البطالة والمشاركة حسب التعريف القديم.

3 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

\* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

## الربع الأول 2019 في سطور:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول 2019 مقارنة بالربع السابق بمعدل 2.5% بالأسعار الثابتة ووصل إلى نحو 3.5 مليار دولار. وتحقق هذا نتيجة تراجع في الضفة الغربية بنحو 3.1% وبنحو 0.3% في قطاع غزة، وهو ما انعكس في تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% في الضفة الغربية (إلى 1,048 دولار)، وبنسبة 1% في قطاع غزة (إلى 358 دولار).
- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدل البطالة في فلسطين بنحو 2.6 نقطة مئوية بين الربعين الأول 2019 والرابع 2018 ووصل إلى 26.8% (16.4% في الضفة و46.3% في القطاع). وبلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 124.9 شيكل، كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 30% (37% بين الإناث، و29% بين الذكور).
- **المالية العامة:** انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 15% في الربع الأول 2019 مقارنة بالربع السابق، ليلغ 2.8 مليار شيكل، بالمقابل انخفضت النفقات العامة بنسبة 33% لتبلغ حوالي 2.6 مليار شيكل (أساس نقدي). ووصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 1.1 مليار شيكل، ولكن الدين العام هبط بنحو 6% مقارنة بالربع السابق ليلغ نحو 8.4 مليار شيكل.
- **القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الأول 2019 بنحو 1.6% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 8.6 مليار دولار، 15% منها للقطاع العام. كما بلغت أرباح المصارف في هذا الربع 477 مليون دولار، وهذا أقل بنحو 2% من الأرباح في الربع السابق.
- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.8 مليار دولار نهاية الربع الأول 2019 منخفضة بما نسبته 3% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 530.5 نقطة بانخفاض قدره 6% مقارنة مع الربع المناظر.
- **التضخم والأسعار:** استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الأول 2019 على نفس مستواه في الربع الرابع 2018، أي لم تشهد أسعار المستهلك تضخماً خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق. وبالتالي فإن القوة الشرائية استقرت بين الربعين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكل. أما الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإن قوتهم الشرائية انخفضت بنحو 1.65% مقارنة بالربع السابق، نتيجة انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكل.
- **ميزان المدفوعات:** وصل عجز الميزان الجاري في الربع الأول 2019 إلى 306 مليون دولار (8.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك نتيجة عجز في الميزان التجاري (1.5 مليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (640 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (517 مليون دولار).

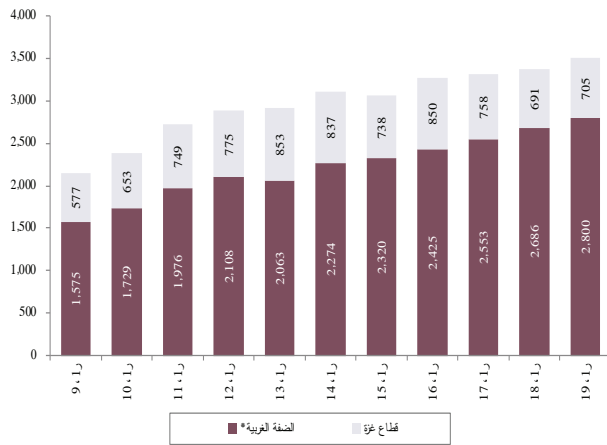
ملاحظة: غالباً ما نقوم بتقريب النسب في المراقب إلى أقرب عدد صحيح، باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدلات الفائدة.

## المحتويات:

- 2 **الناتج المحلي الإجمالي** ◆  
صندوق 1 - القيود الإسرائيلية على استيراد البضائع ثنائية الاستخدام
- 5 **سوق العمل** ◆  
صندوق 2 - مؤتمر الطبية لتنظيم وتفعيل القدرات البشرية للفلسطينيين في إسرائيل
- 10 **المالية العامة** ◆  
صندوق 3 - الموازنة الفلسطينية في الأشهر الثلاثة الأولى لقطاع إيرادات المقاصة
- 13 **القطاع المالي المصرفي** ◆
- 17 **القطاع المالي غير المصرفي** ◆  
صندوق 4 - أداء بورصة فلسطين في 2018 وتوقعات 2019
- 20 **مؤشرات الاستثمار** ◆  
صندوق 5 - معدل واحد أم معدلات مختلفة لضريبة القيمة المضافة؟
- 23 **الأسعار والتضخم** ◆  
صندوق 6 - الازدحام المروري في الضفة الغربية: الأسباب والآثار
- 26 **التجارة الخارجية** ◆
- 27 **مفاهيم وتعريف اقتصادية** ◆  
السندات مقابل الأسهم (Bonds vs. Stocks)
- 29 **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين** ◆

## 1- الناتج المحلي الإجمالي

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في أرباع متناظرة\* (مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة)



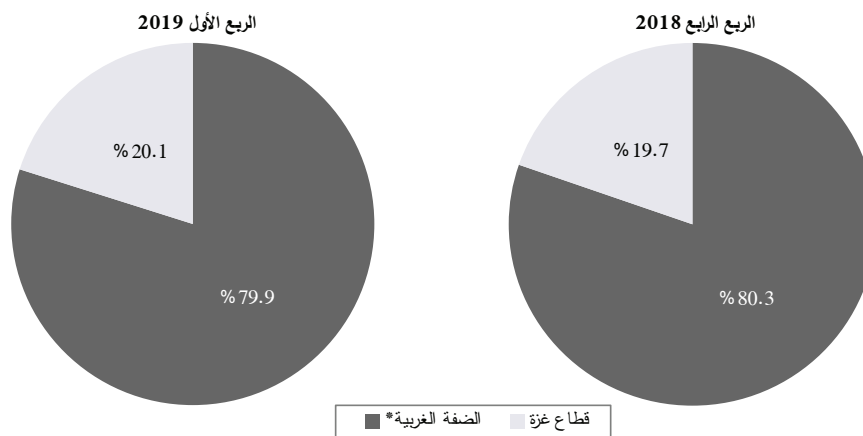
(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

الربع الأول 2019	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2018	
755.4	778.9	746.2	فلسطين
1,048.2	1,085.2	1,028.5	- الضفة الغربية
358.2	362.0	361.5	- قطاع غزة

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 2-1: توزع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية\* وقطاع غزة (بأسعار 2015 الثابتة) (نسبة مئوية)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

بمقدار 0.1 نقطة مئوية. بالمقابل ارتفعت حصة الإدارة العامة والدفاع بنحو 0.9 نقطة مئوية (أنظر الشكل 3-1).

## الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الأول 2019 والأول 2018 نحو 127 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 3.8% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، أي القيمة النقدية لكافة البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد، نمواً بنحو 3.8% في ربع السنة الأول 2019 مقارنة بالربع المناظر من العام السابق ووصل إلى 3,504.6 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015) (انظر الشكل 1-1). ولكن الناتج المحلي انخفض بنحو 2.5% في الربع الأول 2019 مقارنة مع الربع السابق. وتوزع هذا الانخفاض بين 3.1% في الضفة الغربية و0.3% في قطاع غزة. أدى النمو في الناتج المحلي بين الربعين المتناظرين، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى نمو حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 1.2% (نحو 2% في الضفة مقابل تراجع 0.8% في القطاع). أما بين الربعين المتلاحقين فلقد شهدت حصة الفرد تراجعاً بمعدل 3% (أنظر الجدول 1-1).

## الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

يوضح الشكل 2-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية وقطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال الربع الماضي. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن نحو خمس الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. ويلاحظ من الشكل 2-1 أن حصة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين ارتفعت بشكل طفيف في الربع الأول 2019 مقارنة مع الربع السابق. وانعكس هذا في تقلص طفيف أيضاً في الفجوة بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمقدار 33 دولار، حيث بلغت 690 دولاراً.

## بنية الناتج المحلي الإجمالي

انخفضت حصة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.8 نقطة مئوية بين الربع الأول 2019 والربع الرابع 2018 نتيجة انخفاض مساهمة الزراعة والإنشاءات. كما انخفضت حصة كل من نشاط الخدمات، وأنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2019. رام الله، فلسطين.

كما يوضح الجدول 1-2، أن جزءاً كبيراً من الزيادة في الطلب الكلي تم اشباعه من زيادة الاستيراد (راجع تعريف مكونات الحسابات القومية في عدد المراقب رقم 52).

جدول 1-2: توزيع الزيادة في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الأول 2018 والربع الأول 2019 (مليون دولار)

329.3	الزيادة في الاستهلاك الخاص
1.2	الزيادة في الاستثمار
76-	الانخفاض في الاستهلاك العام
29	الزيادة في الصادرات
43.6	السهو والخطأ
200.1-	الزيادة في الواردات (-)
*127	الزيادة في الناتج المحلي

شكل 1-3: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



النهائي (بنحو 329 مليون دولار) والاستثمار والتصدير (بنحو 30 مليون دولار). وتم موازنة أكثر من 70% من الزيادة الصافية في الطلب الكلي من ارتفاع الواردات، التي ازدادت بمقدار 200 مليون دولار

### صندوق 1: القيود الإسرائيلية على استيراد البضائع ثنائية الاستخدام

من المواد الكيميائية والأسمدة التي اعتبر أن استيرادها إلى الضفة والقطاع "يهدد أمن إسرائيل". وتوسعت القائمة مع مرور الزمن لتضم بضائع إضافية ولتشمل تخفيض نسبة التركيز في البضائع المحظورة سابقاً. وتم في العام 2004 إضافة مواد جديدة ومكائن ومعدات أخرى للقائمة. وعقب نجاح حركة حماس في انتخابات العام 2006 تم توسيع القائمة مزيداً. وفي العام 2007 تم إعادة مؤسسة الحظر حين نشرت وزارة الدفاع الإسرائيلية قائمة جديدة لبضائع الاستخدام الثنائي التي يحظر استيرادها لفلسطين، متوافقة مع تفصيل بالمتطلبات والشروط اللازمة للحصول على أذن خاصة لاستيرادها. وتضم القائمة الحالية للبضائع ثنائية الاستخدام، التي يحظر استيرادها إلى الضفة والقطاع معاً، 56 مادة/ تجهيزات/معدات. وتتوزع هذه على الشكل التالي: أسمدة (6 أنواع)، مبيدات (2 نوع)، كيميائيات (23)، إضافة إلى 31 من المواد والمكائن والمعدات الأخرى.

وإلى جانب هذه القائمة المشتركة للحظر، في كل من الضفة والقطاع، هناك قائمة خاصة بقطاع غزة تضم 62 مادة/معدات إضافية، مما فيها حديد التسليح والأسمدة وألواح العزل والخشب (لصناعات المفروشات) وغيرها. ومن الجدير بالملاحظة أن بعض المعدات التي يحظر استيرادها معرفة بشكل غامض وواسع للغاية، مما يسمح بحظر شمولي لها. مثلاً يشمل الحظر "معدات الاتصال"، والمعدات التي تضم "وظائف اتصال". وهذا يعني أن الحظر يشمل عدداً واسعاً من التجهيزات المدنية تماماً وقطع الغيار ومعظم التجهيزات الطبية. كما أن الحظر يشمل مواد كيميائية موجودة في منتجات تستخدم بالحياة اليومية، مثل حامض النيتريك الذي يوجد أيضاً في معجون تنظيف الأسنان.

### إجراءات الاستثناء من حظر الاستيراد

يتطلب الحصول على ترخيص لاستيراد بضائع وتجهيزات مشمولة في قائمة البضائع ثنائية الاستخدام المرور بإجراءات معقدة للغاية. إذ يتوجب الأمر أولاً الحصول على ترخيص "تاجر" الذي يمنح من

خصص البنك الدولي عدد نيسان 2019، من النشرة الدورية التي يصدرها عن الاقتصاد الفلسطيني، موضوع القيود التي يفرضها الاحتلال على استيراد ما يعرف باسم "البضائع ثنائية الاستخدام" (Dual-Use Goods) إلى فلسطين.<sup>1</sup> وجد التقرير التأكيد على أن القيود متعددة المستويات التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على حركة البضائع والعمل، وعلى استغلال الموارد في المناطق "ج"، هي العوامل الأكثر أهمية في تفسير تباطؤ النمو في الضفة والقطاع، وأن أحد أبرز القيود التي يعاني منها الاقتصاد يتمثل في الحظر القائم على استيراد البضائع ثنائية الاستخدام.

### القائمة الدولية للبضائع ثنائية الاستخدام

البضائع ثنائية الاستخدام هي منتجات أو تقنيات تستخدم عادة للأغراض المدنية ولكن يمكن أن يكون لها تطبيقات عسكرية/حربية، وهو ما يبرر المتطلبات الدولية لمراقبة التجارة لها. وهناك 7 وثائق دولية تتعلق بالسيطرة والرقابة على التجارة بهذا النوع من البضائع والتقنيات. بما فيها قرار من مجلس الأمن (2004)، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (1993)، والأسلحة البيولوجية (1972)، والأسلحة الذرية وغيرها. وقام الاتحاد الأوروبي بدمج هذه الاتفاقيات معاً ووضع قائمة موحدة بالبضائع ذات الاستخدام المزدوج. وعلى الرغم من أن هذه القائمة ملزمة في دول الاتحاد فقط، إلا أن دولاً أخرى متعددة تبنت هذه القائمة التي أصبحت بمثابة "القائمة الذهبية" لهذه البضائع والتقنيات على المستوى الدولي.

### القوائم الإسرائيلية للبضائع ثنائية الاستخدام

بدأت إسرائيل بحظر وتقييد استيراد البضائع مزدوجة الاستخدام إلى الضفة والقطاع منذ العام 1976. وكانت القائمة تضم عدداً محدوداً

1 The World Bank: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. April 30, 2019: <http://documents.worldbank.org/curated/en/942481555340123420/pdf/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.pdf>

وتذكر الدراسة أن هناك 41 شركة لإنتاج الألبان ومشتقاتها في فلسطين، وأن هذه الشركات تعاني عند استيراد مواد كيميائية للتعقيم (مثل حامض النيتريك). والحظر هنا ينعكس سلباً على تنافسية منتجات الشركات تجاه المنتجات الإسرائيلية، إذ لا يزيد معدل ربح شركات الألبان الفلسطينية على 8% مقارنة بأرباح شركات الألبان الإسرائيلية التي تبلغ 25%. وتوثق الدراسة أيضاً المشاكل التي يعاني منها قطاع الحجر والرخام بسبب قوائم البضائع ثنائية الاستخدام. أما في مجال الزراعة فإن الحظر على استيراد المبيدات والأسمدة يجعل إنتاجية الزراعة في فلسطين لا تزيد على نصف الإنتاجية في الأردن و43% من الإنتاجية في إسرائيل. ويتناول التقرير أيضاً، بشكل مفصل، العقبات الكأداء التي تواجه قطاع الاتصالات بسبب التجهيزات المشمولة بقوائم البضائع الثنائية.

تقدر دراسة البنك الدولي، على أرضية نموذج كمي للاقتصاد الفلسطيني، أن تخفيف حدة القيود المفروضة على استيراد البضائع مزدوجة الاستخدام إلى فلسطين سوف يولد نمواً تراكيمياً إضافياً يعادل 6% في الضفة الغربية و11% في قطاع غزة مع حلول العام 2025. ويتولد هذا النمو الإضافي من توسع الصناعات المحلية القائمة، ومن إنشاء صناعات ونشاطات اقتصادية جديدة تحول شروط الاستيراد الصارمة الآن دون تأسيسها، ويتوصل التحليل إلى أن هناك 4 مواد كيميائية يؤثر حظر استيرادها، بشكل خاص وبدرجة حساسية عالية، على أداء الشركات في الضفة الغربية، وأن رفع الحظر عنها يمكن أن ينعكس في تحسن ملموس في الشروط التي تعمل بظلمها هذه الشركات (انظر الجدول 1).

وضعت الدراسة مجموعة من التوصيات للحد من مثالب الحظر المفروض على البضائع مزدوجة الاستخدام في كل من الضفة والقطاع. وتتوجه غالبية التوصيات إلى الحكومة الإسرائيلية لتخفيف وعقلنة القيود، ولزيادة التنسيق مع الطرف الفلسطيني لتسهيل عمليات الاستيراد وإصدار التراخيص. كما صاغت الدراسة توصيات للحكومة الفلسطينية تتعلق بأهمية بناء قدرات إدارية لمراقبة وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالبضائع ثنائية الاستخدام.

جدول 1: أكثر المواد الكيميائية في جدول البضائع مزدوجة الاستخدام التي يمكن لرفع الحظر عنها أن يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية

المادة	الاستخدام	البدائل المسموح بها	ملاحظات
سماد نتروجين- فوسفات- بوتاسيوم بدرجة تركيز 20-20-20 (تم حظر استيراده في العام 2003)	صيانة التربة وإنتاجية الأرض وحماية المحاصيل	تركيز 16-16-16 حظر في 2005. تركيز 14-14-14 حظر في 2009. تركيز 13-13-13 استيراد مقيد.	الأسمدة البديلة السائلة أعلى ثمناً وأقل فعالية مما يرفع من التكلفة ويقلل إنتاجية التربة على المدى الطويل.
بروكسيد الهيدروجين نسبة تركيز اعلي من 18% (محظور استيراده)	وسيط للتعقيم	تركيز اقل من 18%، استيراد مقيد	نسبة التركيز الأقل تزيد المخاطر الصحية والتكاليف.
حامض النيتريك (محدد استيراده)	وسيط للتعقيم	حامض الفوسفوريك، استيراد مقيد	استيراد حامض الفوسفوريك يطلب هوية تاجر وتصريح استيراد وهو أقل فعالية مما يرفع التكلفة.
جليسرين (محدد استيراده)	مذيب للصناعات الدوائية والتجميلية	ليس له بدائل	يسمح للشركات فقط باستيراد كميات متفق عليها مسبقاً مما يترافق مع ضياع فرص وخسارة.

الإدارة المدنية ولكنه يقتضي موافقة جهاز الأمن الإسرائيلي (الشاباك). ويستغرق الحصول على هذا شهراً طويلاً، وفي حال الرفض لا تعطى الأسباب لذلك. ويقتضي الحصول على إذن استيراد البضائع مزدوجة الاستخدام ترخيصاً إضافياً من لجنة الاستثناء في مكتب التنسيق الإسرائيلي (COGAT). ويستغرق هذا وقتاً طويلاً أيضاً ومعاملات بيروقراطية متعددة. ويتوجب تجديد الترخيص في كل مرة ترغب الشركة باستيراد شحنات من المواد المقيدة. والرخصة صالحة لمدة 45 يوم فقط، مما يقتضي الحصول على رخصة جديدة في حال تعطل أو تأخر وصول الشحنة.<sup>2</sup>

وتختلف معاملات دخول البضائع مزدوجة الاستخدام إلى قطاع غزة عنها في الضفة. إذ فضلاً عن حظر دخول عدد أكبر من البضائع والمعدات، هناك 4 طبقات للفحص الأمني لكافة المواد التي تدخل إلى القطاع. ويمكن للأمن الإسرائيلي مصادرة البضائع حتى عند توفر كافة الوثائق والتصاريح التي تسمح بالاستيراد.

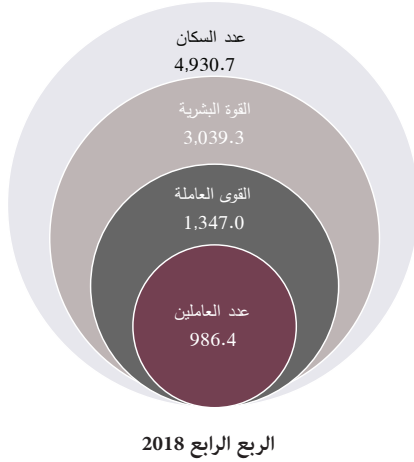
### الأثار الاقتصادية للحظر على استيراد البضائع ثنائية الاستخدام

تؤثر القيود المفروضة على استيراد البضائع مزدوجة الاستخدام على كافة نواحي الحياة والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، بما فيها المشاريع الصغيرة، وعلى أعمال صيانة الشبكات الكهربائية وتهديدات المياه خصوصاً في قطاع غزة. ويؤدي الحظر إلى مخاطر وعدم ثقة عالية وتعطيل للصيانة، وهو ما يحد من جاذبية الاستثمار وينعكس سلباً على النمو. وتقدم دراسة البنك الدولي أمثلة على تأثير الحظر على النشاط الاقتصادي في ثلاثة قطاعات رئيسية في فلسطين: الصناعة والزراعة والاتصالات. ففي مجال الصناعات الصيدلانية يتوجب على الشركات التي تحتاج إلى استيراد المواد الخام الضرورية لعملها تقديم طلب سنوي لاستيراد كامل حاجتها من مادة الجليسرين مثلاً، على ضوء خطة إنتاجها السنوية التي تخضع بدورها إلى رقابة من الأجهزة الإسرائيلية. وهذا بالطبع يحول دون مرونة الإنتاج على ضوء تحولات الطلب ويتزافق مع تكاليف عالية وتأخير. ومادة الجليسرين تستخدم لإنتاج أنواع مختلفة من الأدوية (من بينها شراب السعلة).

2. يدعي مكتب التنسيق الإسرائيلي أن لجنة الاستثناء توافق على 95% من طلبات الاستيراد المقدمة من الشركات الفلسطينية. ولكن فريق البنك الدولي وجد أن عدد طلبات استيراد مواد مشمولة في قوائم البضائع ثنائية الاستخدام لم يتجاوز 126 طلب في العام 2013. وهذا على الأرجح لأن الشركات الفلسطينية تتجنب اشكالات وصعوبات طلب التصاريح وتفضل الحصول على المواد اللازمة لنشاطها مباشرة من التجار في إسرائيل مع كل ما يترافق مع هذا من ارتفاع في التكاليف والمخاطرة.

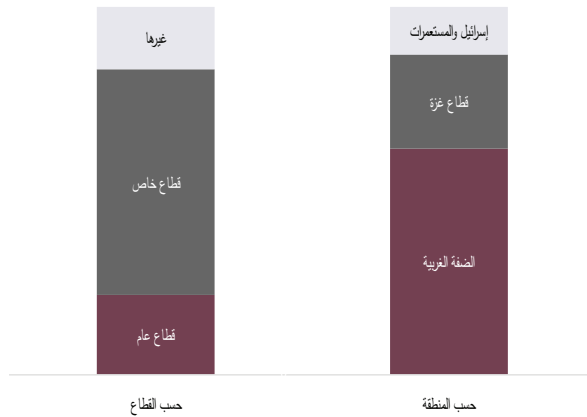
2- سوق العمل<sup>1</sup>

شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الأول 2019)، ألف شخص

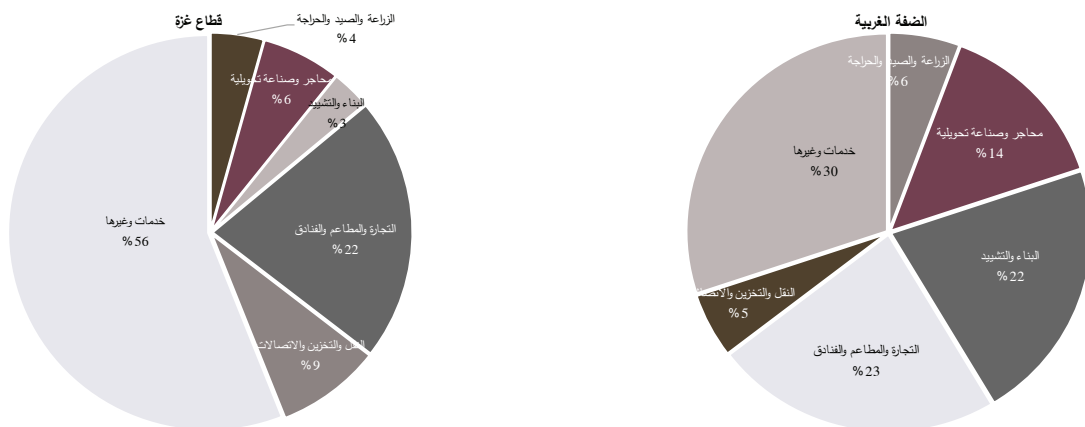


الربع الرابع 2018

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الأول 2019



شكل 3-2: التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي في الربع الأول 2019 (نسبة مئوية %)



القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 3,039 ألف شخص في الربع الأول 2019. أما القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والذين يبحثون عن عمل، فلقد بلغ 1,347 ألف. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإن الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي، في الربع الأول 2019.

يلاحظ من الشكل (1-2) أن نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني (أي نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية) تبلغ نحو 44% في فلسطين. وهي مشابهة للمعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%. ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية. فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية. وهذا بالأساس يعود إلى انخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل في فلسطين (راجع الصندوق 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

## توزيع العمالة

انخفض عدد العاملين في فلسطين بمقدار 1.9% بين الربع الرابع 2018 والربع الأول 2019، ووصل إلى 986.4 ألف. وتوزع هؤلاء حسب مكان العمل بين 61% في الضفة و26% في القطاع و13% (أو نحو 127 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2019، فإن نحو خمس العاملين كانوا يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 37% في قطاع غزة (أنظر الشكل 2-2).

يعرض الشكل 3-2 التوزيع القطاعي للعاملين (بما فيهم العاملين في إسرائيل والمستعمرات) في كل من الضفة الغربية وقطاع

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين

شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الأول 2019)



شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس (%) (الربع الأول 2019)



إلى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).

(2) أن البطالة تتضاءل مع زيادة التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (أنظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الأول 2019 نحو 25% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما بلغ 20% عند ذوي التعليم الجامعي. أمّا بالنسبة للإناث فإنّ معدّل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 47% مقابل 20% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (أنظر الشكل 2-5). ويعود السبب في ذلك إلى الإرتفاع الكبير في مشاركة الإناث في سوق العمل عند زيادة تعليمهن مقارنة بالذكور وبغير المتعلمات (راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب الذي يتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل).

غزة في الربع الأول 2019. بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الأول 2019 نحو 37% (30% في الضفة الغربية 56% في قطاع غزة). كما بلغت حصة البناء والتشييد 17% من العاملين في فلسطين (22% في الضفة الغربية و3% في قطاع غزة)، في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق وفي الزراعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 22% و5% على التوالي. أما نسبة العاملين في قطاعي المحاجر والصناعة التحويلية فلقد بلغت 14% في الضفة بينما لم تتعد 6% في قطاع غزة.

## البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 361 ألف شخص في الربع الأول 2019، ووصل معدّل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) إلى 26.8%، وهذا أعلى بنحو 0.3 نقاط مئوية عما كان عليه في الربع المناظر من العام 2018، وأعلى بنحو 2.6 نقاط مئوية عن الربع السابق. وجاء الإرتفاع بين الربعين المتلاحقين والمتناظرين نتيجة ارتفاع البطالة في قطاع غزة لدى الذكور والإناث، مقابل انخفاضها في الضفة عند الذكور والإناث أيضا (أنظر الجدول 1-2).

جدول 1-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

الربع الأول 2019	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2018	الجنس	المنطقة
14.1	13.1	15.8	ذكور	الضفة الغربية
25.9	27.2	28.2	إناث	الضفة الغربية
16.4	15.8	18.1	المجموع	الضفة الغربية
41.0	35.9	36.9	ذكور	قطاع غزة
62.8	57.4	59.7	إناث	قطاع غزة
46.3	40.9	41.7	المجموع	قطاع غزة
23.1	20.5	23.1	ذكور	فلسطين
40.8	38.8	40.5	إناث	فلسطين
26.8	24.2	26.5	المجموع	فلسطين

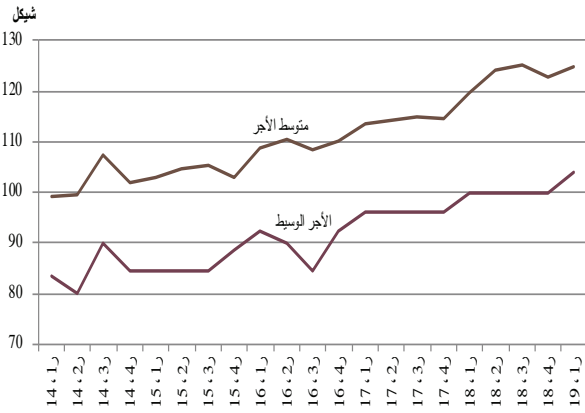
ملاحظة: أرقام الجدول مؤسسة على التعريف الجديد للبطالة الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وينص التعريف الضيق الجديد على أن البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحوثا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحيطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة، وأدى اعتماد مقياس البطالة المنقح إلى تغيير بسيط في معدّل البطالة في الضفة الغربية، على عكس الأمر في قطاع غزة حيث كان التغيير أكبر نظراً لإنتشار الإحباط من إيجاد عمل بشكل أوسع هناك (انخفاض معدّل البطالة في القطاع من 52.0% إلى 43.2% في 2018).

ومن أبرز مواصفات البطالة في فلسطين بشكل عام التالي:

(1) أنّها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 42%، (موزعة بين 64% للإناث، 38% للذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (أنظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم



شكل 2-6: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (شيكل)



### الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو الحد الأدنى للأجر الشهري في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الأول 2019 نحو 30% (37% بين الإناث، و29% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 747 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 12% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى مقابل 76% في قطاع غزة (أنظر الجدول 2-3).

### عمالة الأطفال

انخفض معدل عمالة الأطفال (نسبة العاملين من إجمالي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 سنة) في الربع الأول 2019 في فلسطين إلى 2.4% مقارنة مع 3.1% في الربع السابق. وتوزعت النسبة بين 3.6% في الضفة الغربية مقابل 0.8% في قطاع غزة (أنظر الصندوق 3 في العدد 53 من المراقب لمزيد من التحليل حول عمالة الأطفال في فلسطين).

جدول 2-3: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات)، الربع الأول 2019

عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)	معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	1,147	955	1,038	12	17	29
قطاع غزة	657	496	638	69	9	78
فلسطين	732	795	747	81	26	107

### الأجور

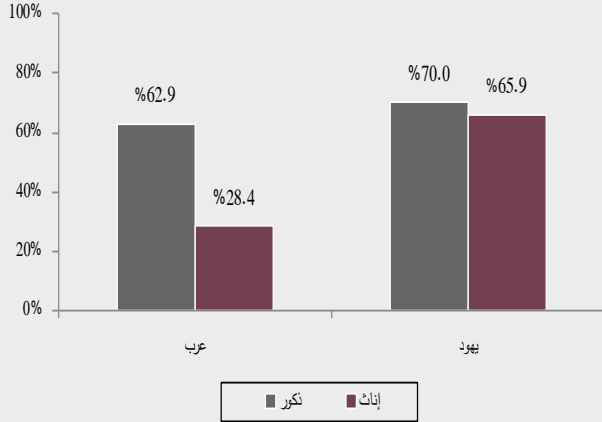
بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في فلسطين 124.9 شيكل في الربع الأول 2019. ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين بمقدار 2.2 شيكل بين الربع الرابع 2018 والربع الأول 2019. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين (1) متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. (2) متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (أنظر الجدول 2-2). تُشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة، ونحو أربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. ومتوسط الأجر في القطاع يبلغ 55% من مستواه في الضفة. لا بل إنَّ الهوَّتين تتسعان أكثر عند أخذ الأجر الوسيط بالإعتبار، نظراً لأنَّ الأجر المتوسط يخفي التباين الكبير بين العاملين ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض. والأجر الوسيط له دلالة أفضل من الأجر المتوسط، لأنَّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (أنظر الشكل 2-6). وفي حين أن متوسط الأجر في القطاع يبلغ 55% من مستواه في الضفة، إلا أنَّ وسيط الأجر في القطاع هو أدنى من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الأول 2019) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	113.7	100.0
قطاع غزة	63.2	42.0
إسرائيل والمستعمرات	247.1	250.0
المجموع	124.9	103.8

## صندوق 2: مؤتمر الطبية لتنظيم وتفعيل القدرات البشرية للفلسطينيين في اسرائيل

شكل 1: نسبة المشاركة في سوق العمل من سن 15 عاماً وصاعداً وفق الجنس والقومية (2017)



دور السلطات المحلية في تنمية الاقتصاد في البلدات العربية، دمج وتشغيل الجيل الشاب والأكاديميين في سوق العمل، التربية والتثقيف الاقتصادي للجيل الصاعد في المجتمع العربي.

### 1. السلطات المحلية كرافعة للتنمية الاقتصادية

تري مجموعة عمل التنمية الاقتصادية أنّ للسلطات المحلية دور هامّ جداً في تنمية اقتصاد البلدات العربية، خاصة أنّ هنالك سلطات محلية ساهمت في رفع الاقتصاد إلا أنّ هنالك تقصير من طرف السلطات في دعم المبادرات القائمة أو الحديثة في المجتمع والاستثمار بها، بالإضافة إلى التقصير في تطوير سوق العمل تجاه مهن غير تقليدية وحديثة، إلى جانب انعدام صناديق الاستثمار والمساعدات الحكومية وغياب التخطيط والمطالبة بإنشاء مناطق صناعية في معظم البلدات العربية.

تشير المعطيات إلى أنّ 3.5% من مجمل المناطق الصناعية موجود في البلدات العربية، في حين أنّ المساحة المخصصة بشكل عام للمناطق الصناعية في البلدات العربية ضيقة مقارنةً بالمناطق الأخرى. على سبيل المثال، مساحة المنطقة الصناعية في الناصرة تبلغ 40 دوماً وهي تخدم 72 ألف مواطن، بالمقابل، فإنّ مساحة المنطقة الصناعية في الناصرة العليا تبلغ 8,000 دوماً، وهي تخدم 41 ألف مواطناً.

بالإضافة، ترى مجموعة التنمية الاقتصادية أهمية كبرى لتأسيس صناديق دعم في الوسط العربي للاستثمار في مخططات ومشاريع حديثة، وترى بأنّ للسلطات المحلية دوراً هاماً في تلبية هذه الحاجة. كما أنّ سوق العمل في المجتمع العربي ما زال أقلّ تنوعاً من ناحية المهن والحرف المتداولة فيه، ومجالات العمل الحديثة ذات المردود الاقتصادي الكبير ما زالت غير مألوفة في المجتمع العربي.

على الرغم من عنونة هذا التحديّ بدور السلطات المحلية كرافعة للتنمية الاقتصادية، تدرك المجموعة بأنّ المسؤولية هنا لا تقع فقط على عاتق السلطات المحلية، هنالك جهات أخرى مسؤولة عن تنفيذ الحلول وتطبيقها، ومنها وزارة الاقتصاد، وزارة المالية، مركز السلطات المحلية، بالإضافة إلى المسؤولية الشخصية الواقعة على كل فرد في المجتمع. لذا، فإنّ تركيز العمل بدايةً سيكون مع رؤساء وأعضاء السلطات المحلية، ولاحقاً سيضم دراسة كيفية المطالبة

قامت "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في البلاد" بعقد المؤتمر الثالث لتنظيم وتفعيل القدرات البشرية للفلسطينيين المقيمين في إسرائيل. وتم عقد المؤتمر في مدينة الطيبة في 10 حزيران 2019. ويهدف المؤتمر إلى تركيز الضوء على التحديات التي تواجه المجتمع العربي وتقديم اقتراحات للتعامل معها. وأصبح المؤتمر هذا تقليداً سنوياً، وهو يشكل "حلبة لقاء دوري بين المهنيين والسياسيين وقادة المجتمع تطرح بها القضايا والحلول والرؤى المستقبلية، وتناقش بها أدوات العمل المطلوبة لتحقيق الأهداف" كما كتب الدكتور رفيق حاج في تقديمه لكتاب المؤتمر. ويضم هذا الكتاب أوراق العمل لمجموعات العمل الثمانية التي تغطي القطاعات المختلفة بما فيها التنمية الاقتصادية، التربية والتعليم، المجتمع المدني، الأرض والمسكن، الشؤون الصحية، العمل الثقافي وغيرها. ونقدم هنا تلخيصاً لورقة العمل التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية.

### تطور إيجابي وتحديات قديمة ومستجدة

طرأت في العقد الأخير تغييرات كثيرة في المجال الاقتصادي-الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. من أهمها الارتفاع الملحوظ في عدد سنوات التعليم، مما ساهم في انخراط الرجال العرب في مهن جديدة، وارتفاع عدد النساء اللواتي انخرطن في سوق العمل. بالإضافة إلى التغيرات الداخلية المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني، كارتفاع مستوى المعيشة ومعدّل الدخل الشهري وارتفاع مستوى التعليم.

بلغت نسبة مشاركة أفراد المجتمع العربي، من سن 15 عاماً وصاعداً، في سوق العمل 45% في عام 2017 (63% للذكور و28% للإناث). هذا بالمقارنة مع نسبة مشاركة بلغت 41% قبل عقد من الزمن (61% للذكور و20% للإناث). كما بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة العربية في عام 2015 نحو 10,773 شيكل، وهذا يمثل زيادة بنحو 50% مقارنةً بالعام 2007. أما على الصعيد الأكاديمي، فإنّ نسبة الطلاب العرب في التعليم العالي بلغت 17% و14% من نسبة الطلاب للقب الأول والثاني في 2017 مقارنةً مع نسبة 10% و6% في العام 2007.

على الرغم من المعطيات المذكورة أعلاه، ما زال المجتمع العربي يعاني من تحديات اقتصادية كبيرة، فهو يواجه عدم مساواة من ناحية فرص العمل والتطور، ومن ناحية فرص استثمار المؤسسات الدولية في البلدات العربية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المجتمع تحديات داخلية تتعلق بالثقافة المجتمعية. وعند مقارنة المعطيات السابقة مع معطيات من الوسط اليهودي يتبين أنّه رغم ارتفاع المعايير في الوسط العربي فإنّ الفجوة بين المجتمعين ما زالت كبيرة. على سبيل المثال، رغم ارتفاع معدّل الدخل الشهري إلى 10,773 شيكل للأسرة العربية، فقد بلغ معدّل الدخل للأسرة اليهودية 15,427 شيكل، والأسرة العربية لا تدخر سوى نحو نصف ما توفره الأسرة اليهودية خلال الشهر. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة النساء العربيات في سوق العمل، إلا أنّ نسبتهنّ بالكاد تعادل 50% من نسبة مشاركة النساء اليهوديات في سوق العمل كما يتضح من الشكل 1.

### التحديات الرئيسية في القطاع الاقتصادي

على الرغم من وجود العديد من التحديات المتنوعة في القطاع الاقتصادي، اختارت مجموعة العمل التركيز على ثلاثة محاور:

لم يتخصصوا أساساً، والبقية لم يجدوا عملاً في مجال تخصصهم أو أنهم لم يبحثوا عن عمل في مجال تخصصهم. نرى هنا بأن نسبة العاملين الذين لم يتخصصوا تتجاوز النصف من الطبقة العاملة، مما قد يشرح النسب العالية للعاملين في مجال المهن والحرف اليدوية.

### 3. التربية والثقافة الاقتصادية

ترى مجموعة التنمية الاقتصادية أن التربية الاقتصادية والتثقيف للمفاهيم والسيورة الاقتصادية في المجتمع، من شأنها تنشئة جيل يلائم نفسه بشكل أنجع للتطورات الاقتصادية الحديثة، ولسوق العمل المتطور. نتيجة لانعدام التربية الاقتصادية، فإن الشبيبة تدخل سوق العمل دون الجاهزية لمواجهة المشغلين أو معرفة حقوقهم ومستحقاتهم من أماكن العمل. من هنا، نرى العديد من الشبيبة العاملة لا تدرك كيفية المطالبة بمستحقاتها من أيام عطلة، مسترجعات سفر، مستحقات عند إنهاء العمل وغيرها. نتيجة لذلك، قد يستغل بعض المشغلين ضعف وقلة وعي وإدراك العاملين بحقوقهم ومستحقاتهم.

إضافة لذلك، نرى بأن الجيل الشاب ما زال يختار تخصصه وفقاً للسوق المألوف، غير مدرك للمجالات الحديثة وذات المردود الاقتصادي الجيد. تحد آخر في هذا المحور هو انعدام التوعية منذ الطفولة وجيل الشبيبة لكيفية إدارة المنزل اقتصادياً. تلخص أهمية هذا التحدي بعدم قدرة الأسر الحديثة على إدارة ميزانيتها الشهرية، وصعوبة تغطية احتياجاتها الشهرية. كما ذكرنا مسبقاً، فإن الفارق بين معدّل الدخل الشهري للأسرة العربية ومعدّل الإنفاق الشهري بالكاد يكفي لفتح حساب توفير أو التخطيط لإقامة مشروع يساهم في تطور الأسرة اقتصادياً ومهنياً.

### برنامج العمل

وضعت مجموعة التنمية الاقتصادية برنامج عمل مفصل للتعامل مع هذه التحديات الثلاثة. وحدد برنامج العمل أهم المؤشرات الكمية التي تلخص طبيعة التحدي/المشكلة التي يتوجب التعامل معها، الى جانب الجهة المسؤولة عن تنفيذ برنامج الإصلاح، وأخيراً، الأنشطة التي يتوجب القيام بها خلال العامين القادمين للتخفيف من حدة القيد الذي يمثله كل واحد من التحديات الثلاثة. على سبيل المثال، ترمي المجموعة بالعلاقة مع التحدي الثالث إلى تطوير برنامج تثقيفي يتم دمجه لاحقاً في المراحل المختلفة في المدارس، وذلك بهدف تحضير الجيل الصاعد لتحديات العمل وإدارة الميزانية الشخصية أو المنزلية بشكل أنجع.

بتوفير الميزانيات اللازمة لتنفيذ المشاريع عن طريق وزارة المالية ووزارة الاقتصاد.

### 2. دمج وتشغيل الجيل الشاب في سوق العمل سريع التطور

على الرغم من التداول الدائم والمستمر لموضوع التشغيل في المجتمع العربي، ترى مجموعة التنمية الاقتصادية أن هنالك ثلاثة محاور لم يتم العمل عليها بشكل جوهري حتى يومنا هذا، وهي:

- 1) عدم تأهيل قوى بشرية تتلائم مع التغيرات السريعة في سوق العمل.
- 2) قلة الإدراك والانكشاف لفرص العمل في المجالات ذات المردود الاقتصادي على المدى البعيد.
- 3) انخراط قسم من الأكاديميين في مجالات عمل لا تتلائم مع دراستهم وتخصصهم الأكاديمي.

فيما يخص المحور الأول، تبدل المعطيات منذ عام 2017 على أن التخصص الأكثر شيوعاً لدى الطلاب العرب في معاهد التعليم العالي هو العلوم الاجتماعية، بنسبة 14.1%، يليه تخصص الهندسة والمهن الهندسية بنسبة 14.0%. بينما لدى الشابات العربيات فإن التخصص الأكثر شيوعاً هو العلوم التربوية وإعداد المعلمين، بنسبة 37.6%، يليه تخصص المهن الطبية المساعدة بنسبة 18.4%. بالمقابل، فإن نسب الشباب والشابات العرب في تخصصات مثل المحاماة والحقوق، رياضيات وإحصاء وعلوم الحاسوب، العلوم الفيزيائية وعلم الأحياء لا تتجاوز 5% في كل مجال تخصص.

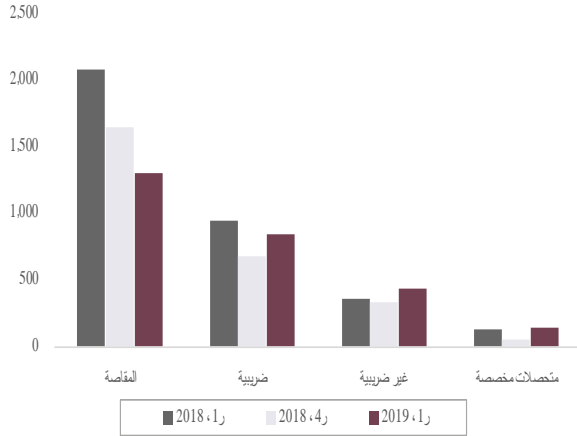
أما فيما يخص المحور الثاني، فإن المعطيات السابق ذكرها ترينا أيضاً بأن التوزيع المهني عند اختيار الشباب والشابات العرب لتخصصاتهم ما زالت متأثرة بما هو تقليدي ومألوف. كما أن التخصصات الحديثة غير شائعة، فنرى أن نسب التخصص بها منخفضة جداً. على سبيل المثال، تُرينا المعطيات أن 82.6% من العاملين العرب موظفون بأجر و16.6% فقط هم أصحاب عمل. بالإضافة، 59.2% من الرجال العرب يعملون في المهن والحرف اليدوية، و6.5% يعملون في المهن الأكاديمية (مقابل 25% بين اليهود). من هنا، نرى مدى أهمية التوجيه المهني والأكاديمي للجيل الشاب عند توجيههم للتعليم العالي، وأيضاً عند توجيههم إلى سوق العمل.

فيما يخص المحور الثالث، بحسب بيانات المسح الذي قامت به جمعية الجليل عن عام 2017، فإن 40.7% من العاملين العرب يعملون في مجالات تخصصهم، في حين أن 55.5% منهم أفادوا بأنهم

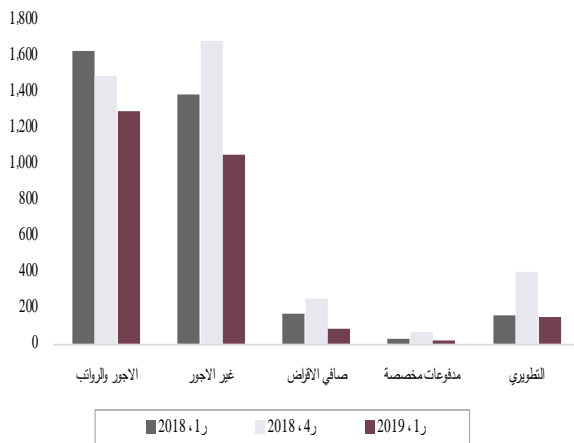
3- المالية العامة<sup>1</sup>

## الإيرادات العامة

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)



شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



## النفقات العامة

شهدت كافة بنود الإنفاق العام انخفاضاً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام 2019، وهو ما أدى للمحصلة لتراجع النفقات العامة الفعلية بنسبة 33% و23%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 2.6 مليار شيكل. فقد انخفض الإنفاق الفعلي على بند الأجور والرواتب بنحو 13% و21%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. أيضاً انخفضت نفقات غير الأجور بنحو 38% و25%، خلال نفس فترة المقارنة، لتبلغ حوالي المليار شيكل. وانخفض بند صافي الإقراض بنسبة 66% والإنفاق التطويري بنحو 62% مقارنة بالربع السابق ووصلا إلى 84.9 و153.3 مليون شيكل على التوالي (أنظر الشكل 3-2).

## المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الأول 2019 نحو 1.1 مليار شيكل، شكلت حوالي 37% من صافي الإيرادات

شهد الربع الأول من العام 2019، انخفاض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 15% مقارنة بالربع السابق، ونحو 24% مقارنة بالربع المناظر 2018، لتبلغ ما يقارب 2.8 مليار شيكل.<sup>2</sup> ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع إيرادات المقاصة بشكل ملحوظ، بنحو 21% و37% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ ما يقارب 1.3 مليار شيكل. بالمقابل ارتفعت إيرادات الجباية المحلية بنحو 35% مقارنة بالربع السابق، مع انخفاض هامشي مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. إذ ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 25% والإيرادات غير الضريبية بنحو 30% مقارنة بالربع السابق ووصلت إلى 847.2 و437.3 مليون شيكل على التوالي (أنظر الشكل 3-1).

انخفضت المنح والمساعدات الخارجية المقدمة خلال الربع الأول بشكل حاد وصل إلى 71% و19% مقارنة بالربع السابق والمناظر لتبلغ 244.1 مليون شيكل (أنظر الجدول 3-1). وشهد الربع الأول إقرار إسرائيل لقانون خصم المبالغ المالية التي تدفعها الحكومة الفلسطينية لأسر وعوائل الأسرى، والذي قابلته الحكومة الفلسطينية برفض استلام أموال المقاصة منقوصة (أنظر الصندوق رقم 3 في هذا العدد من المراقب).

شكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 110% من الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول مقارنة بنحو 86% في الربع السابق. وتنخفض هذه النسبة لتبلغ نحو 80% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 72% في الربع السابق.

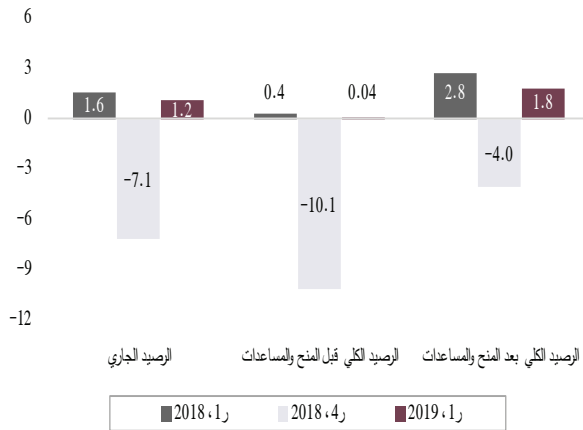
جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018				2019
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
دعم للموازنة	157	482.1	522	679.4	598.4
منح عربية	140.1	236.3	303.7	410	396.3
من الدول الأخرى	16.5	245.8	218.3	269.4	202.1
التمويل التطويري	143.7	87.2	184.1	156.1	354.4*
إجمالي المنح والمساعدات	300.7	569.3	706.1	835.5	244.1

\* تم خلال هذا الربع إعادة مبلغ بحوالي 448.1 مليون شيكل إلى القنصلية الأمريكية لإغلاق حساب منحة أمريكية سابقة، وهو ما انعكس في قيمة المنح لدعم المشاريع التطويرية التي ظهرت وكأنها تراجعت بنحو 354.4 مليون شيكل (أنظر الصندوق رقم 6 في العدد 56 من المراقب لمعلومات أوسع عن توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين ورد فعل الحكومة الفلسطينية).

1- مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2019).  
2- علماً بأن قيمة الإرجاعات الضريبية في الربع الأول 2019 بلغت 128.4 مليون شيكل مقارنة بنحو 204.9 مليون شيكل في الربع السابق.

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2018					2019
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	
الدين الحكومي المحلي	4,913.9	4,860	4,785.5	5,034	4,668.0	
المصارف	4,863.1	4,809.2	4,734.8	4,983.3	4,617.3	
مؤسسات عامة	50.8	50.8	50.7	50.7	50.7	
الدين الحكومي الخارجي	3,674.2	3,777.7	3,772.1	3,882.1	3,744.3	
الدين العام الحكومي	8,588.0	8,637.6	8,557.7	8,916.1	8,412.2	
الفوائد المدفوعة	48.5	82	66.9	48.9	28.0	
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاسمي	16.6%	16.5%	16.1%	16.2%	15.8%	

\* تختلف النسب بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة أثر سعر الصرف.

العامة والمنح خلال هذا الربع. وتوزعت بين متأخرات الأجور والرواتب بنحو 359.9 مليون شيكل، ومتأخرات غير الأجور 434.3 مليون شيكل، ومتأخرات المدفوعات المخصصة 126.8 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية 102.1 مليون شيكل، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية 37.4 مليون شيكل (أنظر الجدول 2-3).

جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018					2019
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	
إرجاعات ضريبية	12.3	27.6	51.1	19.1	37.4	
الأجور والرواتب	128.6	134.3	119.9	94.1	359.9	
نفقات غير الأجور	170.9	159	287.7	468.9	434.3	
النفقات التطويرية	10.9	10.9	35.5	237.6	102.1	
مدفوعات مخصصة	104.3	(8.7)	28	(15.4)	126.8	
إجمالي المتأخرات	427	323.1	522.2	804.3	1,060.5	

الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

### الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية (أساس نقدي) خلال الربع الأول 2019، إلى فائض في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 5.5 مليون شيكل (أو ما نسبته 0.04% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تعزيز هذا الفائض إلى حوالي 249.6 مليون شيكل، وهو ما يعادل نحو 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي. أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فلقد بلغ 1,528.5 مليون شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 1,282.6 مليون شيكل (أنظر الشكل 3-3).

### الدين العام الحكومي

انخفض الدين العام الحكومي (مقوماً بالشيكل) نهاية الربع الأول من العام 2019 بنحو 5% و2% مقارنةً بنهاية الربع السابق والمناظر على الترتيب، ليلغ حوالي 8.4 مليار شيكل. ويعادل هذا حوالي 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>3</sup> وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 55%، مقابل دين خارجي بنحو 45%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 28 مليون شيكل، كفوائد مدفوعة على الدين المحلي (أنظر الجدول 3-3).

3- تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار الأمريكي انخفضت نهاية الربع الأول 2019 بنحو 2.3% مقارنةً بالربع السابق، وبنحو 5.5% مقارنةً بالربع المناظر، ليلغ حوالي 2,315.2 مليون دولار. ويعود التباين في هذه النسب إلى تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

### صندوق 3: الموازنة الفلسطينية في الأشهر الثلاثة الأولى لانقطاع إيرادات المقاصة

#### الإيرادات والانفاق

يسجل الجدول 1 الإيرادات التي تحققت للموازنة الفلسطينية في الأشهر الثلاثة الأولى لانقطاع تحويلات المقاصة مقارنة بالأشهر الثلاثة المناظرة من العام 2018. وأرقام هذا الجدول هي على الأساس النقدي، أي المبالغ التي تحققت فعلياً وليست المبالغ المتوجبة. يستفاد من الأرقام أن تحويلات المقاصة بلغت حوالي 57% من إجمالي الإيرادات في الأشهر الثلاثة 2018. وأن الإيرادات التي تحققت في الفترة آذار- أيار 2019 بلغت نحو نصف (53%) إيرادات الأشهر المناظرة في 2018. كما أن الجباية المحلية انخفضت خلال آذار- أيار 2019 بمعدل 4% مقارنة بالأشهر المناظرة 2018، في حين زادت المساعدات الخارجية والمنح بنسبة 30% تقريباً.

حققت الموازنة إجمالي إيرادات بقيمة 1,630 مليون شيكل خلال آذار- أيار 2019. بالمقابل وصل إجمالي الإنفاق (أساس نقدي أيضاً) إلى نحو 2,860 مليون شيكل. أي أن العجز الإجمالي خلال الأشهر الثلاثة بلغ نحو 1,230 مليون شيكل<sup>1</sup>.

لم تتمكن الموازنة، على الرغم من العجز الإجمالي الكبير، من الوفاء بأكثر من نحو 70% من التزامات الإنفاق المترتبة عليها خلال الأشهر الثلاثة، كما يوضح الجدول 2. استقطعت الرواتب والأجور نحو 4.4 مليار شيكل، أو ما يعادل 46% من إجمالي الإنفاق الفعلي للموازنة خلال آذار- أيار 2019. وغطى هذا المبلغ نحو 82% من التزامات الأجور والرواتب المترتبة على الحكومة خلال الفترة<sup>2</sup>.

جدول 1: إيرادات الموازنة الفلسطينية أساس نقدي (مليون شيكل)

	2019			2018		
	أيار	نيسان	آذار	أيار	نيسان	آذار
صافي الإيرادات المحلية	293.0	261.2	311.3	1,039.6	859.5	1,009.3
- جباية محلية	293.0	261.2	311.3	320.0	281.4	301.9
- مقاصة	0	0	0	719.6	578.1	707.4
المنح والمساعدات	180.1	265.9	317.6	367.8	177.6	36.6
إجمالي الإيرادات	473.1	527.1	628.9	1,407.4	1,037.1	1,045.6

وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019: العمليات المالية-الإيرادات والتنفقات ومصادر التمويل (أيار، 2019).

جدول 2: الإنفاق الفعلي (أساس نقدي) / الإنفاق المتوجب (أساس التزام) (نسبة مئوية)

	2019			2018		
	أيار	نيسان	آذار	أيار	نيسان	آذار
الرواتب والأجور	133	60	57	91	93	91
نفقات أخرى	66	49	64	97	78	87
إنفاق تطويري	63	56	66	93	97	94
إجمالي الإنفاق	88	53	61	94	89	89

وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019: العمليات المالية-الإيرادات والتنفقات ومصادر التمويل (أيار، 2019).

1- بالمقابل وصل العجز على أساس الالتزام، أي بين الإيرادات التي تحققت فعلياً والتزامات الإنفاق المترتبة على الموازنة، إلى ما يقرب من 2.5 مليار شيكل خلال الأشهر الثلاثة.  
2- هذا لا يتعارض بالضرورة مع قرار الحكومة بصرف نسبة 60% من الرواتب الشهرية للموظفين، نظراً لأن القرار يتضمن أيضاً أن لا يقل مبلغ الصرف للموظف عن 2,000 شيكل وحد أقصى 10 آلاف شيكل، بالإضافة إلى صرف بدل التنقل الثابت لجميع الموظفين المدنيين.

جدول 3: تطور الدين العام خلال العام 2019 (مليون شيكل)

أيار	نيسان	آذار	شباط	
5,670.5	5,108.8	4,668.0	4,504.3	الدين المحلي
4,697.2	4,179.2	3,789.3	3,630.2	قروض وتسهيلات من المصارف
973.3	929.6	878.7	874.1	قروض للمؤسسات العامة
3,733.2	3,723.8	3,744.3	3,727.5	الدين الخارجي
9,403.7	8,832.6	8,412.3	8,231.8	إجمالي الدين

المراجع: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019، العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أيار، 2019).

العامة بنسبة 11%، في حين استقر الدين الخارجي على ذات مستواه تقريباً. ونتج عن هذا ارتفاع الدين العام من 8.2 مليار شيكل إلى 9.4 مليار شيكل، أو زيادة بنحو 1.2 مليار شيكل خلال الأشهر الثلاثة.

## المتأخرات والدين العام

تم تمويل عجز الموازنة على الأساس النقدي وعلى أساس الالتزام من مصدريين.

- أولهما، زيادة المتأخرات. شهدت المتأخرات (الالتزامات الحكومية غير المسددة تجاه الموظفين والموردين المحليين والبلديات وغيرها) زيادة بمقدار 1,095 مليون شيكل خلال الأشهر الثلاثة آذار- أيار 2019. ربع هذا المبلغ تقريباً كان متأخرات في تسديد الرواتب والأجور، ونحو نصفه متأخرات تجاه القطاع الخاص. ومع حلول نهاية أيار 2019 كان مبلغ صافي المتأخرات المتراكمة على الحكومة قد وصل إلى ما يزيد على 4 مليار شيكل.
- ثانيهما، زيادة الاقتراض من المصارف. يوضح الجدول 3 أنّ القروض والتسهيلات المصرفية لصالح الحكومة ارتفعت من 3.6 مليار شيكل نهاية شهر شباط إلى نحو 4.7 مليار نهاية الشهر الخامس، أيار. وترافق هذا مع ارتفاع أيضاً في ديون المؤسسات

## 4- القطاع المالي المصرفي<sup>1</sup>

شهد الربع الأول من العام 2019 ارتفاع موجودات القطاع المصرفي بنحو 2.3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 3.7% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018، لتبلغ حوالي 16.5 مليار دولار (أنظر الجدول 1-4).

يعمل في فلسطين أربعة عشر مصرفاً، منها سبعة محلية، تقدم خدماتها من خلال 356 فرعاً ومكتباً، منها 297 في الضفة الغربية و59 في قطاع غزة، كما تتوزع بنحو 229 فرعاً ومكتباً للمصارف المحلية و127 للمصارف الوافدة.

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2018				2019
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الأصول	15,916.7	15,763.0	16,179.4	16,125.0	16,503.2
التسهيلات الائتمانية المباشرة	8,175.4	8,260.0	8,293.6	8,432.3	8,569.5
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,093.5	3,937.2	3,875.2	3,763.7	3,712.9
محفظة الأوراق المالية والاستثمارات	1,314.0	1,324.3	1,325.4	1,385.5	1,362.2
النقدية والمعادن الثمينة	1,294.6	1,255.9	1,642.6	1,582.6	1,711.4
الموجودات الأخرى	1,039.2	985.5	1,042.4	960.9	1,147.2
إجمالي الخصوم	15,916.7	15,763.0	16,179.4	16,125.0	16,503.2
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	12,002.3	11,992.6	12,194.2	12,227.3	12,394.4
حقوق الملكية	1,926.8	1,819.7	1,863.9	1,912.0	1,931.4
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,101.2	1,006.9	1,178.0	1,033.6	1,116.8
المطلوبات الأخرى	330.9	293.8	263.5	269.5	361.3
المخصصات والإهلاك	555.4	650.1	680.1	682.5	699.3

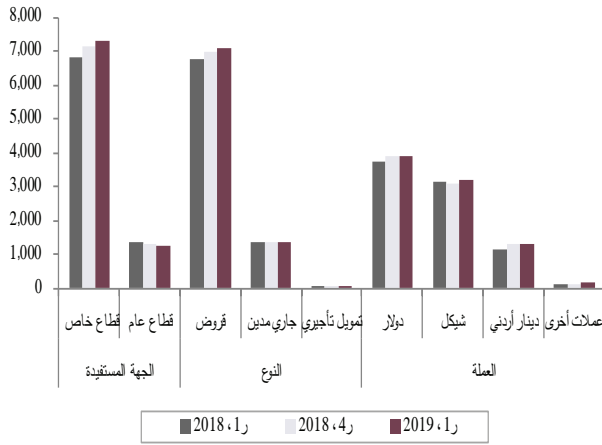
\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

\*\* الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

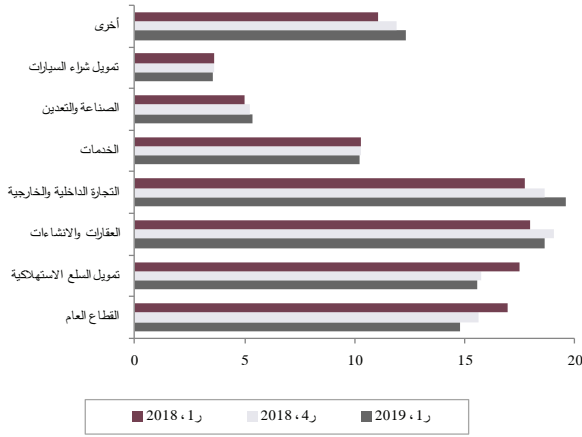
1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، أيار 2019، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

## التسهيلات الائتمانية

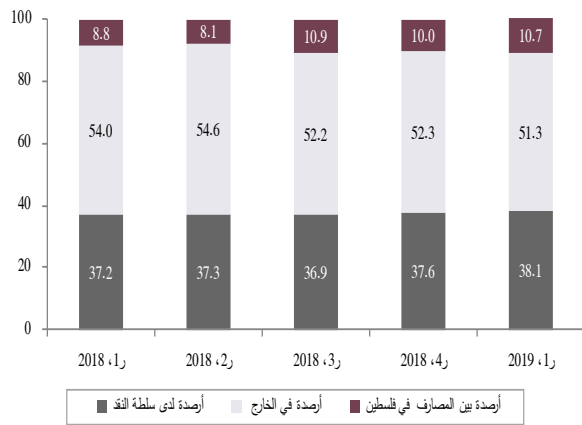
شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 2-4: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (%)



شكل 3-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (%)



## الودائع

استحوذت المحفظة الائتمانية خلال الربع الأول من العام 2019 على نحو 52% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع 52.3% في نهاية الربع الرابع من العام 2018 لتصل إلى 8,569.5 مليون دولار. وشكلت التسهيلات الائتمانية نحو 69% من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع. وحصل القطاع الخاص على حصة الأسد من التسهيلات الائتمانية (نحو 85% من إجمالي التسهيلات) مقابل 15% حصة القطاع العام.

سيطرت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصة بلغت نحو 89% من إجمالي الائتمان المقدم، مقارنة مع 11% في قطاع غزة. أما من حيث نوع الائتمان فقد سيطرت القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية لتبلغ حصتها نحو 83% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، مقارنة بنحو 16% لتسهيلات الجاري مدين، ونحو 1% للإجارة المنتهية بالتمليك. وعلى صعيد العملة، حافظت المحفظة الائتمانية على هيكلها باستحواذ الدولار على الحصة الأكبر منها ونسبة 46%، مقارنة بنحو 37% للشيك، ونحو 15% للدينار الأردني (أنظر الشكل 1-4).

تركز الارتفاع المتحقق في التسهيلات الائتمانية بشكل رئيس، نتيجة نمو التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة بنسبة 7% (ما يعادل 107.8 مليون دولار)، وقطاع الصناعة والتعدين بنسبة 3% (ما يعادل 13.3 مليون دولار)، وقطاع الخدمات بنسبة 1% (أنظر الشكل 2-4).

## الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

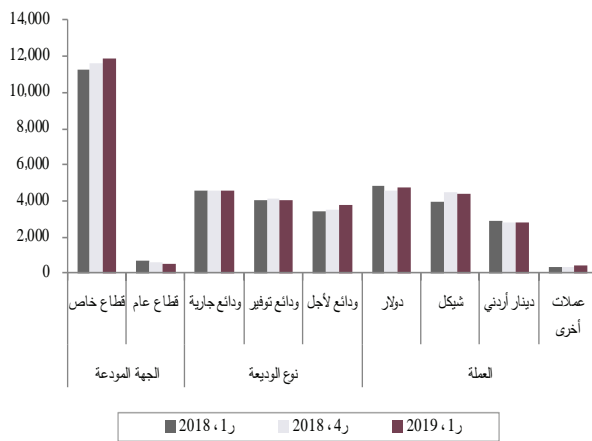
استمر التراجع في الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف خلال الربع الأول 2019 بنحو 1% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,712.9 مليون دولار (نحو 22% من إجمالي أصول المصارف). جاء هذا نتيجة لتراجع الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 3%. بالمقابل نمت الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 5%. أما مقارنة بالربع المناظر من العام 2018 فتشير البيانات الى تراجع الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 14%، كما تراجعت الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 7%، في حين نمت الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 10% (أنظر الشكل 3-4).

شهد الربع الأول من العام 2019 ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 13,511.2 مليون دولار، وأعلى بنحو 3% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018. وتظهر البيانات استمرار تركيز ودائع الجمهور في الضفة الغربية التي استحوذت على الحصة الأكبر منها (نحو 90%)، مقابل 10% حصة قطاع غزة. جدير بالذكر أن القطاع الخاص ساهم بنحو 96% من هذه الودائع، مقابل 4% حصة القطاع العام (أنظر الشكل 4-4).

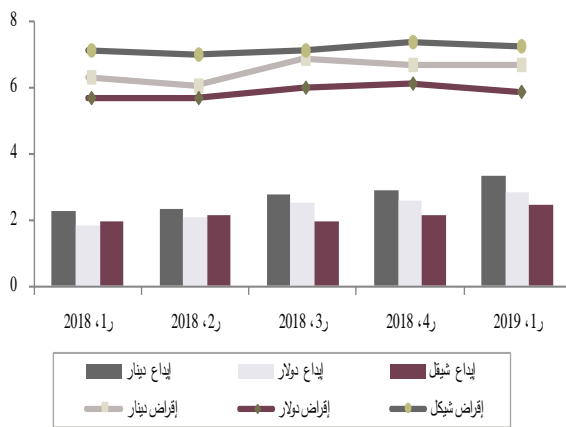
توزعت ودائع الجمهور خلال الربع الأول من العام 2019، بين ودائع جارية بنسبة 37%، وودائع توفير بنسبة 33%، وودائع



شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



شكل 4-5: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة (%)



متوية إلى 4.79 نقطة مئوية كما تراجع الهامش على عملة الدينار الأردني من 3.8 نقطة مئوية إلى 3.3 نقطة مئوية خلال نفس الفترة (أنظر الشكل 4-5).

### حركة تقاص الشيكات

تراجعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 5% نهاية الربع الأول من العام 2019 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,072.1 مليون دولار. حيث بلغت قيمتها في الضفة الغربية نحو 2,870.0 مليون دولار مقابل نحو 202.1 مليون دولار في قطاع غزة. كما انخفضت هذه القيمة بشكل طفيف مقارنة بالربع المناظر من العام 2018 وبنحو 1% (أنظر الشكل 4-6).

### الشيكات المعادة

شهدت قيمة الشيكات المعادة تراجعاً أيضاً بنحو 2% مقارنة بالربع السابق، كما أنها جاءت أقل بنحو 0.3% مقارنة بالربع المناظر، لتسجل 286.3 مليون دولار. منها نحو 272.7 مليون دولار في الضفة الغربية، ونحو 13.7 مليون دولار في قطاع غزة. وبالرغم من ذلك ارتفعت قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الأول من العام 2019 لتصل إلى 9.3% مقارنة بنحو 9.0% في الربع

آجلة بنسبة 30%. أما هيكل ودائع الجمهور من حيث عملة الإيداع فقد استمرت سيطرة الدولار على الحصة الأكبر منها بنسبة 38%، مقابل نحو 36% حصة الشيكال، ونحو 23% حصة الدينار الأردني، فيما بلغت حصة باقي العملات نحو 3%.

### أرباح المصارف

سجل صافي الدخل في نهاية الربع الأول من العام 2019 تراجعاً بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ 47.7 مليون دولار، ويعزى ذلك إلى نمو النفقات بنسبة 2% أو ما يعادل 3.3 مليون دولار لتسجل 183.2 مليون دولار، مقابل نمو الإيرادات بنسبة 1% أو ما يعادل 2.5 مليون دولار لتسجل 230.9 مليون دولار، في المقابل سجل صافي الدخل نمواً بنسبة 13% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق (أنظر الجدول 2-4).

جدول 2-4: الإيرادات والنفقات للمصارف المرخصة (مليون دولار)

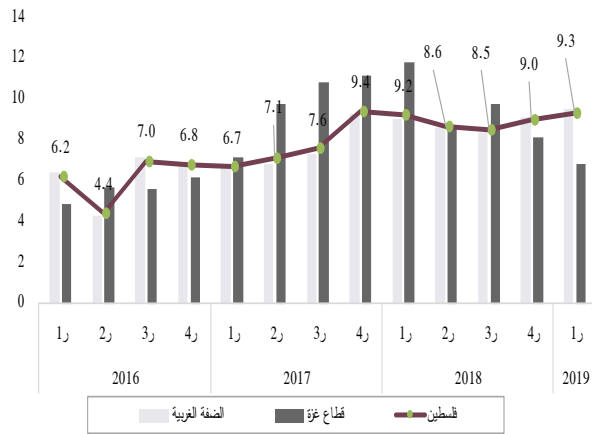
2019	2018				البيان*
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	
216.6	218.6	214.4	228.4	230.9	الإيرادات
152.2	156.4	158.7	164.2	163.1	الفائدة المقبوضة
33.0	32.4	32.3	31.1	30.6	إيرادات العملات
31.4	29.8	23.4	33.1	37.2	إيرادات أخرى
174.3	176.0	168.5	179.9	183.2	النفقات
29.4	31.7	27.0	36.2	33.0	الفوائد المدفوعة
2.6	2.8	3.2	2.4	3.0	مصاريف العملات
16.5	15.5	18.9	18.8	23.9	نفقات أخرى
109.0	109.0	109.4	109.7	110.6	النفقات التشغيلية
16.8	17.0	10.0	12.8	12.7	الضرائب
42.3	42.6	45.8	48.5	47.7	صافي الدخل

- بند أخرى يشمل الإيرادات والنفقات من أوراق الدين المالية والاستثمارات، وعمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية، وعمليات بنود خارج الميزانية، والنفقات والدخول التشغيلية الأخرى، إضافة للمخصصات.
- صافي الدخل = الإيرادات - النفقات

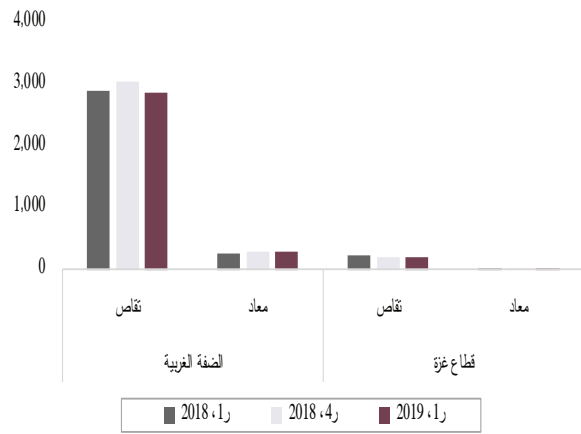
### متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض

شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض هبوطاً بجميع العملات في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2019 مقارنة بالربع السابق، ليبلغ نحو 6.66%، و5.87% و7.23% للإقراض بالدينار والدولار والشيكال على الترتيب. على الجانب الأخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الإيداع ميلاً للصعود على العملات الثلاث، إذ بلغ متوسط فائدة الإيداع بعملة الدينار نحو 3.36%، كما ارتفعت فائدة الإيداع بالشيكال لتبلغ نحو 2.44%، في حين بلغت فائدة الإيداع على الدولار نحو 2.84%. وقد أدت هذه التغييرات إلى تقليص الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع على كل العملات مقارنة بالربع السابق، حيث تراجع الهامش بعملة الدولار من 3.54 نقطة مئوية إلى 3.03 نقطة مئوية، وبعملة الشيكال من 5.20 نقطة

شكل 4-7: نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص (%)



شكل 4-6: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة (مليون دولار)



جدول 3-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

البيان*	2018				2019
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	215.5	215.4	212.5	205.7	217.2
- الضفة الغربية	149.8	153.1	154.4	151.7	163.7
- قطاع غزة	65.7	62.3	58.1	54.0	53.5
عدد المقترضين النشطين	71,759	70,922	68,942	65,458	80,314
عدد الفروع والمكاتب	81	81	81	81	93

ارتفعت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة بنحو 6% مقارنة بالربع السابق ونحو 1% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018 لتسجل حوالي 217.2 مليون دولار، استحوذت الضفة الغربية على نحو 75% منها، مقابل نحو 25% حصة قطاع غزة (أنظر الجدول 3-4).

أما من حيث توزيع محفظة القروض حسب القطاعات الاقتصادية، فقد حافظت على مستوياتها التاريخية، حيث استمرت سيطرة القروض العقارية على الحصة الأكبر من هذا الائتمان بمقدار الثلث تقريباً (ما نسبته 29%)، ثم القطاع التجاري بنحو 27%.

السابق (أنظر الشكل 4-7 وراجع الصندوق 4 في العدد 53 من المراقب).

### شركات الإقراض المتخصصة

ارتفع عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة والمرخصة<sup>2</sup> من سلطة النقد في نهاية الربع الأول من العام 2019 لتبلغ 7 مؤسسات، بعد إضافة برنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا بموجب الكتاب الصادر عن سلطة النقد بتاريخ 2019/2/10.

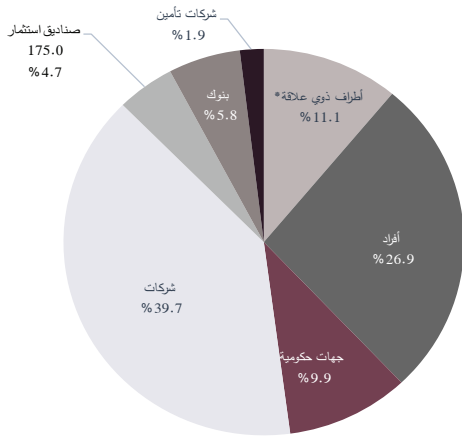
وقد شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة نمواً بمعدل 17.0% في نهاية الربع الأول 2019 مقارنة بالربع السابق، ونمواً بنسبة 3% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ 253.4 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو كل من النقد بنسبة 16%، وصافي محفظة القروض التجارية بنسبة 6%، والودائع (الأرصدة) بنسبة 56%، مقابل تراجع صافي محفظة القروض الإسلامية بنسبة 6%. وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية بنسبة 86% وقروض إسلامية بنسبة 7%، وودائع بنسبة 12%.

2- مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد هي: شركة ريف، الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، شركة أكاد، شركة أصالة، شركة فيتناس، شركة الإبداع، وبرنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا.

## 5- القطاع المالي غير المصرفي

## قطاع الأوراق المالية

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الأول 2019 (مليون دولار)



\* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

## قطاع التأمين

بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 81.9 مليون دولار نهاية الربع الأول من العام 2019، مرتفعةً بنسبة 38% مقارنةً مع نهاية الربع السابق و1% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر 2018. ويعود الارتفاع الحاد بين الربعين المتلاحقين إلى أن أغلب وثائق التأمين يتم تجديدها مع بداية العام، وتجدر الإشارة إلى دخول شركة تأمين جديدة إلى قطاع التأمين الفلسطيني (شركة تمكين الفلسطينية للتأمين).

ارتفعت صافي التعويضات المتكبدة للقطاع بنسبة 13% و5% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي، في حين بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين 251.6 مليون دولار نهاية الربع الأول للعام 2019 مرتفعةً بنسبة 4% مقارنة مع نهاية الربع المناظر من العام السابق (أنظر الجدول 2-5).

جدول 2-5: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الأول 2018	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2019
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	81.3	59.3	81.9
إجمالي استثمارات شركات التأمين	242.5	249.3	251.6
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(38.6)	(36.0)	(40.7)
صافي الأقساط المكتتبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	76.2%	94.4%	79.5%
صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتتبة	60.3%	64.3%	62.5%

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نهاية الربع الأول 2019 نحو 3.8 مليار دولار، وهو ما يعادل 26% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية<sup>1</sup>. ولقد ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 0.6% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2018، وانخفضت بنسبة 3% مقارنة مع نهاية المناظر من العام السابق. وأغلق مؤشر القدس مع نهاية الربع الأول من العام 2019 عند حاجز 530.5 نقطة. ولم يشهد المؤشر ارتفاعاً مقارنة مع الربع السابق، في حين سجل انخفاضاً قدره 6% مقارنة مع الربع المناظر (انظر الجدول 5-1).

من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 70,660 متعامل مع نهاية الربع الأول من العام 2019، بينهم 5% من الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 5-1: بعض مؤشرات التداول في بورصة فلسطين

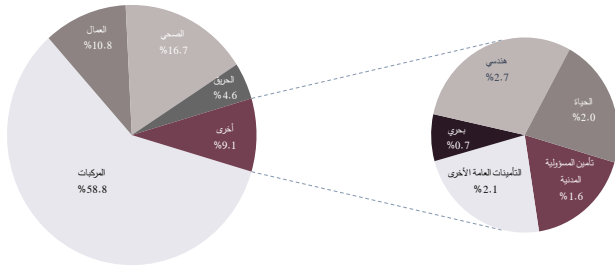
البيان	الربع الأول 2018	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2019
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	84.3	24.7	59.0
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	170.3	40.9	103.3
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,891.2	3,734.9	3,757.8
عدد الصفقات	11,433	5,761	8,698
إجمالي عدد المتعاملين (متعامل)	71,572	70,981	70,660
- فلسطيني	68,240	67,616	67,355
- مواطن أجنبي	3,332	3,365	3,305

شهد عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الأول 2019 ارتفاعاً حاداً بنسبة 139% و153% على التوالي مقارنة مع الربع الرابع 2018. ويعزى هذا الارتفاع الحاد إلى مجموعة من العوامل، أبرزها الارتداد عن الانخفاض الملحوظ في أنشطة البورصة في الربع الرابع 2018، إضافة إلى أن الربع الأول من كل عام يشهد تقليدياً تعزيزاً في المراكز الاستثمارية بالتزامن مع اجتماعات الهيئات العامة للشركات المدرجة وتوزيع الأرباح. بالمقابل سجلت أعداد وقيم التداول نهاية الربع الأول 2019 انخفاضاً بالمقارنة مع نهاية الربع المناظر 2018 بنسبة 30% و39% على التوالي. ويعود هذا جزئياً إلى أن الربع الأول 2018 شهد صفقة كبيرة، وهي الاستحواذ من قبل البنك الوطني ومستثمرين آخرين على 45% من أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني.

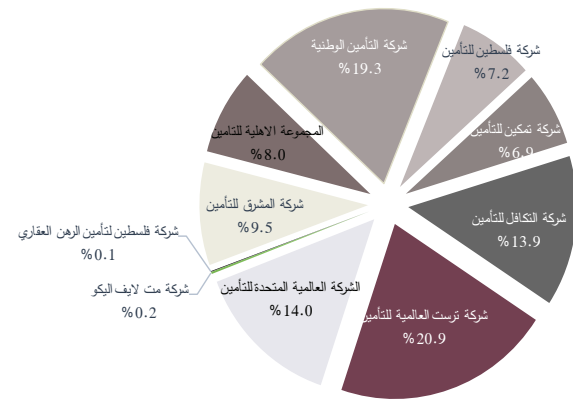
يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 40% (بقيمة 1,481.0 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 27% (بقيمة 1,003.2 مليون دولار).

1- تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2018، نظراً لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي قيمة تراكمية.

شكل 2-5: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات القطاع كما هو في نهاية الربع الأول 2019 (%)



شكل 3-5: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو نهاية الربع الأول 2019 (%)



جدول 4-5: إجمالي قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الأول، 2018	20.7	362
الربع الرابع، 2018	30.3	517
الربع الأول، 2019	20.1	407

ويلاحظ أنّ هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 39%، ثم في نابلس بنسبة 14%، ثم جنين بنسبة 12%. وتبلغ حصة بقية المحافظات مجتمعة 35% من إجمالي عدد العقود. وما زالت المركبات تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي (73% من إجمالي قيمة العقود). ويعود السبب إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوي لإعادة حيازتها.

يسجل الجدول 3-5 أبرز المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني في فلسطين وبعض الدول العربية: نسبة الاختراق التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، والكثافة التأمينية التي تقيس حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي عدد السكان). ويتضح من الأرقام أن نسبة الاختراق في فلسطين (1.8% في 2017) أعلى مما هي عليه في مصر والكويت والجزائر، ولكن أدنى من مستواها في دول مثل الأردن ولبنان والمغرب. أما الكثافة التأمينية (53 دولار في فلسطين في 2017) فهي أدنى بكثير من مستواها في لبنان والمغرب والأردن أيضاً.

جدول 3-5: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية للدول العربية خلال الأعوام 2015 - 2017

الدولة	نسبة الاختراق (%)			الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)		
	2015	2016	2017	2015	2016	2017
الكويت	0.7	0.7	0.7	207	199	201
مصر	0.6	0.6	0.7	22	16	16
الجزائر	0.8	0.8	0.7	32	29	29
فلسطين	1.4	1.6	1.8	37	53	53
السعودية	1.5	1.5	1.4	308	296	296
الأردن	2.1	2.1	2.1	85	89	88
لبنان	3.1	3.2	3.2	261	276	276
المغرب	3.1	3.5	3.5	89	104	101

\*المصدر: مجلة سيجما الصادرة عن Swiss RE institute، <http://www.sig-ma-explorer.com>  
مصدر أرقام فلسطين هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

يوضح الشكل 2-5، أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات، بنسبة 59% من إجمالي المحفظة التأمينية، يليها التأمين الصحي بنسبة 17%. كما يلاحظ من الشكل 3-5 أنّ هناك تركيزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاث من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 54% من إجمالي الأقساط المكتتبه في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الأول 2019.

### قطاع التأجير التمويلي

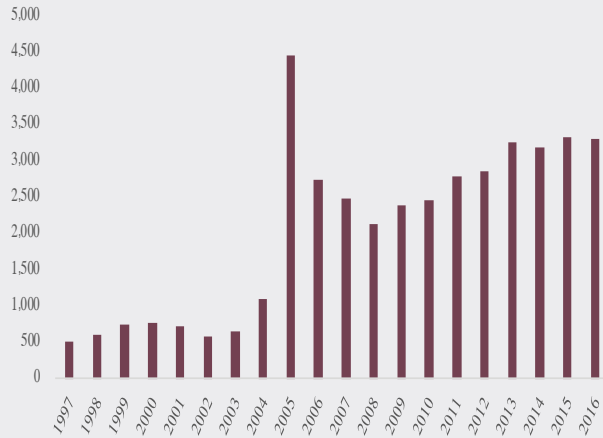
بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 9 شركات. وبلغ عدد العقود 407 عقد بقيمة استثمار إجمالي تبلغ 20.1 مليون دولار نهاية الربع الأول 2019. وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 21% و34% عدداً وقيمة مقارنة بالربع السابق. بالمقابل، فإن عدد العقود ارتفع بنسبة 12% مقارنة بالربع المناظر، ويعزى ذلك إلى قيام بعض الشركات بتكثيف الحملات التسويقية، إضافة إلى زيادة الوعي بقطاع التأجير التمويلي، في حين انخفضت قيمة العقود بنسبة 3% (انظر الجدول 4-5).

## صندوق 4: أداء بورصة فلسطين في 2018 وتوقعات 2019

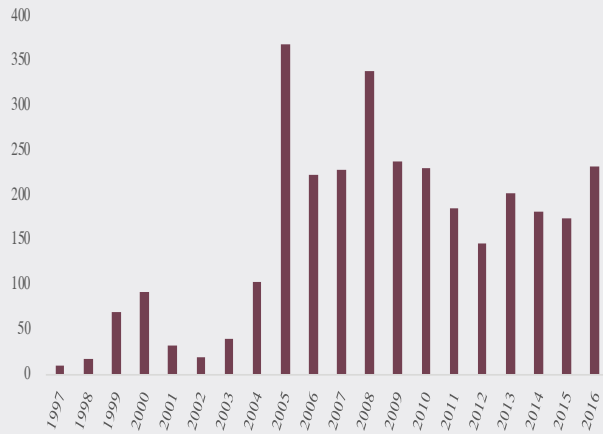
## تطور مؤشرات بورصة فلسطين منذ 1997

شهدت بورصة فلسطين منذ انطلاقتها فترات عديدة من التذبذب كما يظهر من الشكلين 1 و2. وبالتحديد، يبين شكل 2 أن نشاط البورصة قد شهد انخفاضاً في أعوام انتفاضة الأقصى (2000-2004)، ثم شهد انتعاشاً ملحوظاً بعد ذلك وحتى العام 2008، حيث طرأ انخفاض ملحوظ على نشاط السوق لأسباب تصحيحية وأخرى تتعلق بالظروف الخاصة بالإقتصاد الفلسطيني. وعلى الرغم من التذبذبات الحادة إلا أن المؤشرات تدل على اتجاه تصاعدي عبر السنوات.

شكل 1: تطور القيمة السوقية في بورصة فلسطين (1997-2016) مليون دولار



شكل 2: تطور عدد الأسهم المتداولة (1997-2016) مليون سهم



## أداء البورصة في العام 2018

كان أداء بورصة فلسطين في العام 2018 متماشياً مع الأوضاع الاقتصادية الكلية في الضفة والقطاع. وتشير التقديرات الأولية لجهاز الإحصاء

## دور البورصات في التنمية الاقتصادية

تلعب أسواق رأس المال (البورصات) دوراً مهماً في الاقتصاد القومي وذلك عبر مساهمتها في توجيه الاستثمار إلى الجانب الذي يتحقق فيه أكبر زيادة ممكنة في الطاقة الانتاجية، ودورها في رفع معدلات تكوين رؤوس الأموال. كما تقوم أسواق الأوراق المالية بدور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية نفسها، وذلك من خلال الارتباط الوثيق بين هذه السوق والشركات المساهمة المدرجة فيها، والتي أضحت أبرز علامات التقدم الاقتصادي في عالمنا المعاصر لما توفره من إمكانيات قد تعجز عنها بعض الحكومات، ليس فقط على صعيد الاستثمار وتحقيق الأرباح، بل كذلك في قدرتها على تشغيل الموارد التي يمتلكها المجتمع. ويعتمد نجاح هذه الشركات على وجود سوق دائمة وحررة تضمن التعامل الشفاف والفعال، وهو ما تؤمنه أسواق الأوراق المالية. إن وجود بورصات في الاقتصاد القومي يضمن بيئة استثمار آمنة وتقديم مؤشرات واضحة عن اتجاهات الربحية الحالية والمستقبلية، وظروف الاستثمار في البلد، وتلعب الأسواق المالية أيضاً دوراً مهماً على مستوى الاقتصاد الجزئي (الأفراد والشركات) وذلك عبر تجميع المدخرات ممن ليس لديهم برامج مسبقة لاستثمار هذه المدخرات، وتقديمها للوحدات الاقتصادية الأخرى التي تحتاج إلى تمويل خطتها الاستثمارية الفعلية.

تساءل بعض الاقتصاديين عن حالة الاقتصاد في حال عدم وجود أسواق لرأس المال، وقرر هؤلاء أنه على العكس من الادعاء بأن هذا سيؤدي إلى الاستقرار، فإن غياب تلك الأسواق من شأنه أن يؤدي إلى عدم التخصيص الكفء للموارد المتاحة، مما يترك أثره العكسي على النمو الاقتصادي وعلى دخول الأفراد.

## قطاع الأوراق المالية في فلسطين

على الرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين جراء الاحتلال وممارساته، إلا أن تجربة سوق الأوراق المالية (بورصة فلسطين) هي من التجارب المتقدمة مقارنة بالأسواق العربية حيث كانت بورصة فلسطين أول سوق الكترونية في العالم العربي، وباشرت سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين حالياً) العمل في العام 1997 قبل بورصة عمان بستين. ولقد باشرت سوق الأوراق المالية عملها بأقل من عشر شركات في بداية العام الأول من التداول، في حين وصل عدد الشركات المدرجة في العام 2018 نحو 48 شركة، وشهدت السوق تطورات مهمة، على صعيد التشريعات والإجراءات، فيما يخص قواعد التعامل في السوق، وإفصاحات الشركات، إلى جانب الإجراءات التي تعزز من كفاءة التداول وحماية المستثمر.

كما حصلت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية على العضوية الكاملة في المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (أبوسكو)، وهي أرفع جسم مهني عالمي في مجال الرقابة والإشراف على أسواق المال. كما انضمت فلسطين إلى الدول الموقعة على مذكرة التعاون المشترك MMOU لتصبح بذلك العضو رقم 101 بين الدول الموقعة على مذكرة التعاون المشترك. كما باتت بورصة فلسطين عضواً كاملاً في اتحاد البورصات العالمية في العام 2016 وهو ما يعزز من الثقة بها ومن علاقاتها الدولية.

جدول 1: مؤشرات أداء بورصة فلسطين (2017-2018)

مؤشر الأداء	عدد الأسهم المتداولة	قيمة التداول (دولار)	القيمة السوقية (دولار)	مؤشر القدس (نقطة)	عدد الصفقات
2017	271,163,750	469,070,221	3,891,495,531	574.58	53,205
2018	185,071,060	353,476,019	3,734,921,019	529.35	35,030
التغير (%)	-32%	-25%	-4%	-8%	-34%

### التوقعات المستقبلية لأداء بورصة فلسطين

سيتأثر أداء بورصة فلسطين في 2019 بالوضع السياسي المتوتر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتراجع الدعم المالي وتجميد تحويلات المقاصة، إلى جانب العراقيل التي تضعها إسرائيل أمام مختلف مناحي الاقتصاد وقطاعاته، وهذه العوامل والظروف السياسية العامة سوف تعكس نفسها على أداء البورصة عبر عدد من القنوات، منها:

- انخفاض القدرة الادخارية لدى المواطن الفلسطيني بسبب المشاكل التي طالت شريحة الموظفين جراء أزمة أموال المقاصة.
- عزوف المواطن الفلسطيني عن فكرة الاستثمار نظراً لتخوفه من المستقبل المجهول وفقد الثقة بالقطاعات الاقتصادية الفلسطينية.
- انخفاض مستويات الاستثمار الخارجية بسبب العوامل الاقتصادية المترجعة والظروف السياسية السيئة على صعيد الدول الإقليمية.
- استمرار الأوضاع الاقتصادية المتردية في قطاع غزة وتجميد نشاطات الاستثمار هناك وأثر ذلك على توسع الشركات ليس في القطاع فحسب ولكن في الضفة أيضاً.

على الرغم من هذه الصورة السوداوية، مازال هناك مهام يمكن القيام بها لتحسين أداء البورصة وبغض النظر عن الظروف السياسية العامة التي يصعب التأثير فيها، ومن بين هذه المهام العمل على تشجيع الشركات غير المدرجة في البورصة (Unlisted Companies) في فلسطين للدخول في قائمة الشركات المدرجة، والعمل على زيادة عمق السوق المالية، وخلق أدوات مالية جديدة، وحل مشكلة تركيز السوق لما في هذا من آثار إيجابية على أداء البورصة، كما يقتضي الأمر العمل على زيادة ثقة المستثمرين الحاليين بالبورصة ودفع المستثمرين المرتقبين والمحتملين للدخول في السوق المالية بشكل أفضل.

مراد الجدبه، هيئة سوق رأس المال

الفلسطيني أن انخفاضاً طرأ على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018. إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018 نحو 0.7% مقارنة مع نمو بنسبة 3% في العام السابق. وانعكس هذا في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5%. أما على صعيد الأنشطة الاقتصادية فقد شهدت أنشطة الصناعة والزراعة والانشاءات نمواً في القيمة المضافة بنسبة 5%، و4% و0.7% على الترتيب. بالمقابل انخفضت القيمة المضافة لأنشطة الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 1%. وعلى الرغم من ارتفاع عدد العاملين في سوق العمل في العام 2018 بنسبة 2%، إلا أن معدل البطالة وصل إلى 31% مقارنة مع 29% في العام السابق، وذلك نتيجة ارتفاعه في قطاع غزة، بنسبة تجاوزت 50% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من 2018.

يوضح الجدول 1 أن التغيرات في مؤشرات بورصة فلسطين بين العامين 2017 و2018 كانت مجملها سالبة، وعكست تراجعاً بمعدل 25% في قيمة التداول و34% في عدد الصفقات. وإذا ما نظرنا إلى المؤشرات على صعيد قطاعي نلاحظ بأن القيمة السوقية سجلت انخفاضاً في كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (7%) وقطاع الاستثمارات (6%) وقطاع الخدمات (5%). بالمقابل، ارتفعت القيمة السوقية لقطاع التأمين بنسبة 30% تقريباً، في حين استقرت بالنسبة للشركات الصناعية، كما أن عدد الأسهم المتداولة تحسن فقط في قطاع البنوك والخدمات المالية. كذلك شهدت شركات هذا القطاع إلى جانب شركات التأمين تحسناً في قيم التداول. أما على صعيد الاستثمارات الأجنبية في بورصة فلسطين فلقد بلغت قيمتها في العام 2018 حوالي 1.37 مليار دولار (نحو 37% من القيمة السوقية للبورصة). وهذا أقل بنحو 3% عن العام 2017.

يشير التحليل السريع السابق إلى مدى ارتباط أداء البورصة بالأداء الاقتصادي العام في البلاد. وهذا أمر منطقي ومفهوم، إذ أن بنية سوق الأوراق المالية وتحولاته ترتبط بالاقتصاد بعلاقة تبادلية شديدة الصلة، إذ أن تحسن أداء أي قطاع أو أي تطور إيجابي يطرأ على الظروف الاقتصادية غالباً ما ينعكس إيجابياً على أداء البورصة. إن أداء البورصة يُعبر عن الحالة الصحية التي يمر بها اقتصاد البلد الذي تتواجد فيه البورصة.

## 6- مؤشرات الاستثمار<sup>1</sup>

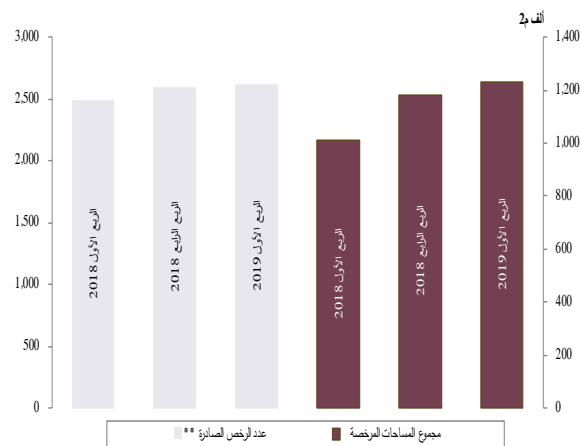
### رخص البناء

يعرض الشكل 6-1 التطور في عدد رخص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة في أرباع مختارة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الأول 2019 إلى 2,617 ترخيص، بارتفاع بنسبة 5% عن الربع المناظر من العام 2018. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من العدد الكلي حوالي 10%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الأول 2019 نحو 1,232.1 ألف متر مربع، وهذا أعلى بنسبة 22% عن الربع المناظر من العام 2018.

### أعداد السيارات

عدد السيارات المسجلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأن شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن توقعات المستقبل والمناخ الاقتصادي

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين\*



\*البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967. \*\* لا تشمل رخص الأسوار.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2019، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الأول 2018	1,353	6,130	519	8,002
الربع الرابع 2018	1,755	6,560	451	8,766
الربع الأول 2019	1,240	3,988	536	5,764
كانون ثاني	476	1,193	198	1,867
شباط	391	1,892	189	2,472
أذار	373	903	149	1,425

بشكل عام. شهد عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 2019 انخفاضاً حاداً مقارنة بالربع السابق والمناظر، إذ وصل إلى 5,764 سيارة، وهذا أقل بمقدار 3,002 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 2,238 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2018. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 78% من الإجمالي، جاء نحو 12% منها من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 6-1).

### صندوق 5: معدل موحد أم معدلات مختلفة لقيمة المضافة؟

#### ”ض ق م“ في إسرائيل

بدأت إسرائيل بتطبيق ”ض ق م“ في العام 1976، وبلغ المعدل آنذاك 8%، ولكنه ارتفع رويداً رويداً حتى وصل إلى 17% الآن. ووصل الإيراد المتحقق من هذه الضريبة إلى 68 مليار شيكل في 2009، أو نحو 34% من إجمالي الإيراد الضريبي في ذلك العام. وهذا أعلى من المتوسط البسيط في دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (19%).

تطبق إسرائيل معدل ”ض ق م“ موحد بشكل عام، ولكن هناك عدد من الاستثناءات:

- تميز حسب السلع: هناك إعفاء للخضروات والفاكهة من ”ض ق م“، كذلك إعفاء لتكاليف إقامة السياح في الفنادق.
- تميز حسب الهيئات: تفرض إسرائيل معدلات ”ض ق م“ متدنية على نشاط الهيئات غير الربحية.
- تميز حسب المنطقة: معظم الصفقات في منطقة إيلات معفاة من ”ض ق م“ بهدف تشجيع الاستثمار والتشغيل في تلك المنطقة.
- تميز بين الصادرات والواردات: إعفاء الصادرات من ”ض ق م“.

يقدر تقرير رسمي أن تكلفة الإعفاءات من ”ض ق م“ على الخزنة الإسرائيلية بلغت نحو 3 مليار شيكل في 2009 شيكل، (موزعة بين 1,890 مليون نتيجة إعفاء الخضروات والفاكهة، 590 و540 مليون نتيجة إعفاء السياح وإعفاء منطقة إيلات على التوالي). هذه الإعفاءات تعني أن معدل ”ض ق م“ الفعلي على إجمالي الاستهلاك في إسرائيل بلغ 13.8% فقط، مقارنة بمعدل 10.5% في دول الاتحاد الأوروبي. والسؤال الذي تسعى دراسة مجلة بنك إسرائيل للإجابة عليه هو: هل أدت الإعفاءات من ”ض ق م“ إلى فوائد ملموسة للفقراء، وهل يتوجب زيادة عدد السلع المعفاة، أو إعادة النظر بها، وهل تعدد معدلات ”ض ق م“ هو أفضل طريق لتحسين توزيع الدخل وتقليص اللامساواة؟

#### اللامساواة في الدخل واللامساواة في المنفعة

سعت الدراسة للإجابة عن هذا السؤال عبر استخدام منهجين مختلفين لقياس اللامساواة في المجتمع. الأول يقيسها بالتباين في

هل يساعد تطبيق معدلات متباينة لقيمة المضافة على البضائع، عوضاً عن معدل واحد موحد، على تقليص اللامساواة في توزيع الدخل؟ هذا هو السؤال المهم الذي سعت دراسة نشرت في المجلة التي يصدرها ”بنك إسرائيل“، البنك المركزي الإسرائيلي، للإجابة عليه.<sup>1</sup>

ولا يخفى أن النقاش في إسرائيل حول مناقب ومثالب المعدلات المتعددة لقيمة المضافة مقارنة بالمعدل الموحد، مهم أيضاً لفلسطين، نظراً لارتباط مستويات هذه الضريبة مع بعضها في كل من إسرائيل وفلسطين حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، ونظراً لأن فلسطين تبنت أيضاً المعالم الرئيسية لنظام الضريبة المطبق في إسرائيل. هذا بالإضافة إلى وجود دعوات متكررة في كل من إسرائيل وفلسطين لتبني معدلات الضريبة المتعددة بهدف تخفيف تكاليف الحياة على الطبقات الاجتماعية الفقيرة.<sup>2</sup>

#### معدل موحد أم معدلات متعددة؟

تتفق الأدبيات الاقتصادية على أن فرض ضريبة قيمة مضافة (”ض ق م“) بمعدل موحد يمتاز بالبساطة والتكلفة الإدارية المتدنية نسبياً. كما أنه لا يؤثر سلباً على الفعالية الاقتصادية، نظراً لأنه يرفع جميع الأسعار بذات النسبة ولا يؤدي بالتالي إلى التأثير المصطنع على خيارات المنتجين والمستهلكين. ولكن دولاً عديدة تطبق نظام ”ض ق م“ متعدد المستويات (ما فيها معدل 0%، أو استثناء من الضريبة). والهدف من هذا مزدوج: تخفيف تكاليف الاستهلاك على الطبقات الفقيرة في المجتمع (عبر فرض ”ض ق م“ متدنية على السلع الأساسية)، وتشجيع توجيه الاستهلاك أو الاستثمار نحو سلع معينة (”ض ق م“ متدنية على الكتب مثلاً)، أو إلى نشاطات محددة (”ض ق م“ متدنية على السياحة مثلاً). هناك 5 دول في الاتحاد الأوروبي تطبق 4 معدلات ”ض ق م“ مختلفة، و8 دول تطبق 3 معدلات. والهدف الأساس من ذلك دعم استهلاك ذوي الدخل المحدود وتحفيز (أو تقليص) استهلاك بضائع معينة.

1 C. Gotlibovski & N. Yaacobi (2018): Should Israel Adopt Differential VAT? Examining the Expected Implications in View of Theory and International Experience. Israel Economic Review Vol. 16, No. 2 pp. 97-139 <https://www.boi.org.il/en/Research/Periodicals/Pages/IsERVOL16NO2.aspx>

2- من أجل تعريف لقيمة المضافة وآلية تطبيقها راجع العدد 51 من المراقب الاقتصادي.

### أثر إعفاء الخضروات والفاكهة بالعلاقة مع تباين المنفعة

سعت الدراسة هنا إلى تحديد مجموعات السلع التي يستهلكها ذوي التكسب المرتفع (الدخل/ بالساعة) بنسبة أكبر، والتي من المبرر فرض ضرائب أعلى عليها لتقليص التباين في توزيع المنافع (تقليص اللامساواة في توزيع المنفعة). وتوصلت إلى نتيجة مفاجئة مفادها أن الخضروات والفاكهة هي من بين تلك المجموعات. أي أن إعفاء الخضروات والفاكهة من "ض ق م" يؤدي عملياً إلى زيادة اللامساواة في الاقتصاد (كما تقاس بتوزيع المنفعة). ولكن، وبشكل عام لم يظهر أن هناك عدد كبير من السلع التي يرتبط الإنفاق عليها بشكل عكسي مع عدد ساعات العمل (باستثناء دخل الملاك من الإيجارات، والدخل من رأس المال والإنفاق على السياحة الداخلية). أي أن التحليل لم يتوصل إلى نتائج تدعم تبني معدلات "ض ق م" مختلفة بهدف تقليص اللامساواة في المنفعة.

### ضرائب القيمة المضافة التصاعدية

النتيجة التي توصلت لها هذه الدراسة تؤكد نتائج دراسات أخرى متعددة، وهي أن هناك طرقتاً أفضل وأقل كلفة وأكثر فعالية لتقليص اللامساواة من فرض معدلات "ض ق م" متباينة. وتتمثل هذه في فرض معدل "ض ق م" موحد (إلغاء الإعفاءات) واستخدام الإيراد الإضافي المتحقق لدعم دخل الفقراء بشكل مباشر. كما تطرح الدراسة بديلاً آخر يتمثل في تبني ما يعرف باسم ضريبة القيمة المضافة التصاعدية: فرض ضريبة "ض ق م" موحدة على كافة السلع وعلى كافة العائلات (مثلاً 25%)، ومن ثم إعادة مبلغ ثابت وموحد في نهاية العام، مثلاً 800 شيكل، إلى كل عائلة. وعلى افتراض أن متوسط "ض ق م" التي تدفعها العائلات الفقيرة خلال العام هو 800 شيكل، هذا يعني عملياً أن هذه العائلات سوف تسترد كامل مبلغ "ض ق م" الذي دفعته خلال العام (أي أن "ض ق م" بالنسبة لها يعادل 0%)، في حين يمكن أن يصل معدل "ض ق م" الذي تتحمله العائلات الغنية إلى أقل من 25% بقليل. ويحقق هذا النظام تدني الكلفة الإدارية والفعالية الاقتصادية والبساطة بسبب "ض ق م" الموحدة، دون أن يكون له انعكاسات سلبية على العدالة الاجتماعية.

متوسط حصة كل مجموعة من السكان من الدخل التصرفي (مثلاً أفقر 10% من السكان دخلهم التصرفي الشهري 12,667 شيكل، في حين يبلغ متوسط دخل أغنى 10% من السكان 30,809 شيكل). أي أن المنهج الأول يقيس اللامساواة بالتباين في القوة الشرائية للدخل النسبية. الثاني، يقيس اللامساواة بالتباين في المنفعة (Utility)، وهو ما يقتضي أخذ الاختلاف في قدرة الأفراد على التكسب (Earning Ability) بعين الاعتبار. الفرق بين المنهجين يتبدى في إقحام "وقت الفراغ" (Leisure) في التحليل بالعلاقة مع المنفعة والقدرة على التكسب. وتتلخص الفكرة هنا بأن اللامساواة يجب أن لا تقاس فقط بالتباين في القوة الشرائية للدخل، ولكن أيضاً بالعلاقة مع المنفعة المتحققة من وقت الفراغ. أن فرض ضرائب موحدة على الدخل تسمح للأفراد ذوي قدرة التكسب العالية بتقليص العبء الضريبي الذي يتحملوه عبر العمل لساعات أقل، أي أنهم يزيدون ساعات الفراغ وهو ما يؤدي إلى زيادة في المنفعة المتحققة لهم مقارنة بالأفراد ذوي قدرة التكسب المتدنية. إقحام وقت الفراغ في التحليل يبرر ويستوجب ضرورة وضع أوزان للسلع والبضائع المختلفة بمعدلات تختلف باختلاف القوة الشرائية للطبقة الاجتماعية ونسبة استهلاكها: "ض ق م" عالية على سلع المقتدرين (سلع التكسب المرتفع) ومتدنية على سلع غير المقتدرين (سلع التكسب المتدني).

### أثر إعفاء الخضروات والفاكهة بالعلاقة مع تباين الدخل

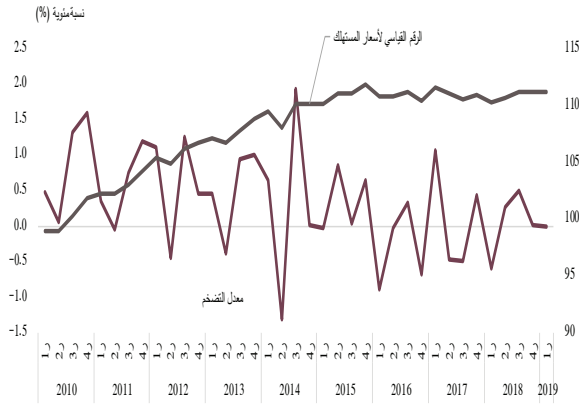
سعت الدراسة أولاً إلى الإجابة على السؤال التالي: هل أدى إعفاء الخضار والفاكهة من "ض ق م" إلى تقليص اللامساواة كما تقاس بالتباين في القوة الشرائية للدخل التصرفية للسكان؟ توصل التحليل إلى أن إعادة فرض "ض ق م" على الخضروات والفاكهة في إسرائيل سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار سلة الاستهلاك لأفقر 10% من السكان بمقدار 0.7%، ولأغنى 10% من السكان بمقدار 0.4%. وأن إعفاء الخضار والفاكهة من "ض ق م" يؤدي إلى تقليص طفيف في اللامساواة العمودية (بين العائلات أو الأفراد المقتدرين وغير المقتدرين) في المجتمع. ولكن ذلك يترافق مع حالات لا يستفيد فيها بعض غير المقتدرين، الذين لا يستهلكون الخضار والفاكهة بدرجة كبيرة بالنسبة لدخولهم. أي أن العائلات ذات الدخل المتساوي يتم عملياً دعمها بنسب مختلفة، وهذا يمكن أن يترافق مع ارتفاع في اللامساواة الأفقية (بين المجموعات الثقافية أو الاثنية في المجتمع). وعلى ذلك تعود الدراسة للتأكيد على أن فرض ضريبة "ض ق م" موحدة هو أكثر فعالية، وأن فرض ضريبة "ض ق م" على الخضروات والفاكهة، وإعادة توزيع المبلغ الذي سيتحقق من هذا (1,962 مليون شيكل)<sup>3</sup> على ذوي الدخل المتدني سيؤدي إلى نتائج أفضل على صعيد تقليص اللامساواة في المجتمع. وتحدد الدراسة ثلاثة مجالات يمكن توجيه الإيراد المتحقق إليها أن يؤدي إلى نتائج ملموسة على توزيع الدخل: زيادة إعانات الأطفال، زيادة الخصم الضريبي على دخول الفقراء، وزيادة الانفاق على البضائع العامة.

<sup>3</sup> - محسوبة على أساس أن نسبة الإنفاق على الخضروات والفاكهة تبلغ 3.1% من إجمالي الإنفاق، وأن ضريبة القيمة المضافة تبلغ 18% (كما كانت في العام 2014).

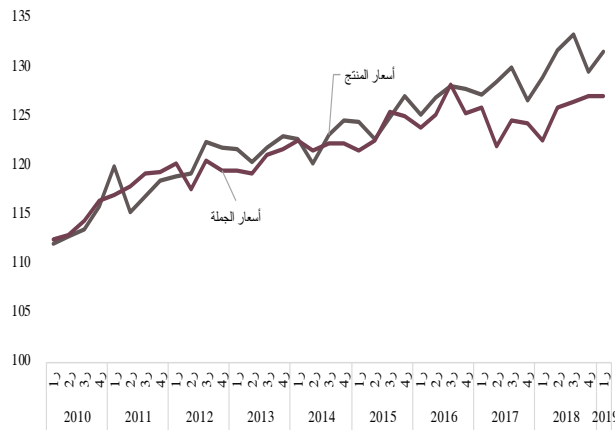


7- الأسعار والتضخم<sup>1</sup>

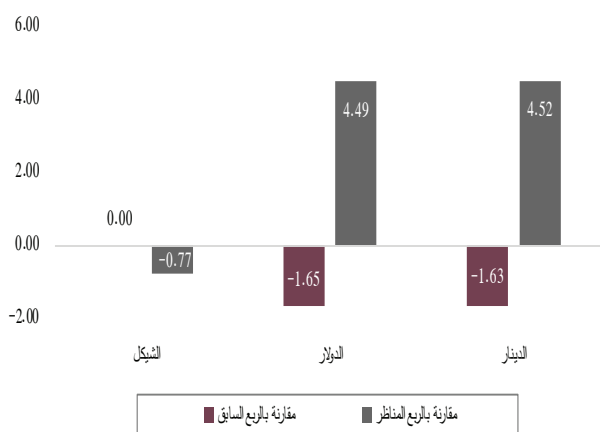
شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج



شكل 7-3: تطوّر القوة الشرائية للدولار والدينار (نسبة مئوية)



المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم "سلّة المستهلك". ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الأسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوة الشرائية للدخل انخفضت بنفس النسبة.

## الرقم القياسي للأسعار

يبين الشكل 7-1 منحنيين، يصور الأول تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الأول 2010 والربع الأول 2019. المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الأول 2019 على نفس مستواه في الربع الرابع 2018، وهو 111.12 (تضخم يساوي الصفر بين الربعين). ولكن على مستوى المجموعات الفرعية كان هناك ارتفاع في أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 4.49%، كما ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 1.25%، في حين انخفضت أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بمقدار 2.46%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 2.36%، وأسعار مجموعة الاتصالات بمقدار 1.83%.

## أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 0.06% بين الربع الأول 2019 والربع الرابع 2018. ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 0.84%، مقابل انخفاض أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.76%. كذلك ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 1.52% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 1.65%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.42% (أنظر الشكل 7-2).

الأسعار والقوة الشرائية<sup>2</sup>

القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطوّر القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أنّ تطوّر القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدّل التغير في الأسعار

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2019. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوة الشرائية.

2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من دخل وثروة. وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدّل الأسعار وسعر صرف العملة، وهو ما يعني أنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدّل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدّل التضخم.

خلال الربع الأول مقارنة بالربع السابق بنحو 1.65%. أما بالنسبة للربع الأول مقارنة مع الربع المناظر 2018 فإن معدل التضخم بلغ 0.77% وارتفع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 5.26%، مما يعني أن القوة الشرائية للدولار ارتفعت بنحو 4.49%. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات التي طرأت على الدولار تقريباً (أنظر الشكل 3-7).

خلال نفس الفترة. ونظراً إلى استقرار مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الأول 2019 على نفس مستواه في الربع السابق، فإن القوة الشرائية لعملة الشيكل استقرت أيضاً بين الربعين (أنظر الشكل 3-7).

القوة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الأول 2019 تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.65% مقارنة بالربع السابق. ومع ثبات معدل التضخم فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، انخفضت

## صندوق 6: الازدحام المروري في الضفة الغربية: الأسباب والآثار

شكل 1: أعداد المركبات المسجلة أول مرة في الضفة الغربية



المصدر: الإدارة العامة للتخطيط الطرق والمواصلات 2018

نتج الارتفاع الحاد في أعداد السيارات في الضفة الغربية خلال العقد الماضي عن عاملين أساسيين: السياسة الحكومية بتخفيض ضريبة الشراء على السيارات الخاصة من 75% إلى 50% في العام 2011، وتحسن التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف لتمويل شراء السيارات. يوضح الجدول 1 أن قيمة قروض السيارات الخاصة في الضفة الغربية تضاعفت من 83 مليون دولار في العام 2007 إلى حوالي 226.4 مليون دولار في العام 2017.

بالمقابل لم يحدث تطوير كبير في البنى التحتية لشبكات الطرق داخل المدن وخارجها يعمل على زيادة سعتها. بلغ مجموع أطوال الطرق في الضفة الغربية في العام 2007 نحو 8.4 ألف كيلو متر مقابل حوالي 8.6 ألف كيلو متر في العام 2017، أي بزيادة بمعدل أقل من 3% فقط خلال العقد. وانعكس هذا بالطبع على ارتفاع كبير في كثافة المركبات (عدد المركبات مقابل كل كيلومتر من الطرق) بلغ الضعف تقريباً في العقد الأخير كما يبين الشكل 2. كذلك أدى ارتفاع أعداد المركبات في ظل محدودية توسع شبكات الطرق إلى زيادة كبيرة في تدفق المركبات على الطرق. وأوضحت الدراسات أن معدل الزيادة السنوية في التدفق خلال

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) في شهر نيسان من العام الجاري لقاء طاولة مستديرة تحت عنوان "تفاقم الازدحام المروري في المدن الفلسطينية: الآثار والتدخلات المطلوبة"، وسنعرض في هذا الصندوق أهم أسباب الازدحام المروري في الضفة الغربية، وأبرز الآثار الناجمة عنه بالاستناد جزئياً إلى الورقة الخلفية للطاولة المستديرة التي أعدها الدكتور سمير أبو عيشة.<sup>1</sup>

يتوافق توسع الطلب على النقل والمواصلات مع آثار إيجابية وسلبية، فمن جهة يعد تزايد الطلب على النقل مؤشراً على النمو وسرعة وتيرة النشاط الاقتصادي. ومن جهة أخرى فإن تزايد الطلب على النقل يتوافق غالباً مع تفاقم الازدحام المروري، مع ما يترتب عليه من آثار اقتصادية وبيئية. وتعزى مشكلة الازدحام المروري في الضفة الغربية إلى عدة أسباب أهمها: الزيادة المضطردة في أعداد المركبات على الطرق في ظل السعة المحدودة لشبكات الطرق داخل المدن وخارجها، وعدم ملائمة تخطيط المدن وهيكلية الشبكات مع الطلب المتزايد على النقل، وضعف كفاءة النقل العام. هذا بالإضافة إلى إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق الحركة المرورية والقيود التي يفرضها لمنع التطوير في المناطق "ج".

### زيادة عدد المركبات في الضفة الغربية في ظل السعة المحدودة لشبكات الطرق داخل المدن وخارجها

شهد عدد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية ازدياداً ملحوظاً خلال الأعوام 2007-2017 كما يظهر في الشكل 1. وكان هذا العدد يزداد سنوياً بمعدل 18% خلال الفترة، أي أن العدد السنوي تضاعف بنحو 3 مرات خلال العقد. وانعكس هذا بزيادة إجمالي عدد المركبات المسجلة في الضفة الغربية بنحو 14% سنوياً. وهذا معدل نمو مرتفع مقارنة بمعدل النمو السنوي لأعداد المركبات حول العالم خلال الفترة 1990-2015 والبالغ نحو 3% فقط.

ترافقت ظاهرة ارتفاع أعداد السيارات المسجلة في الضفة الغربية مع ارتفاع في نسبة المركبات الخاصة إلى إجمالي عدد المركبات المسجلة بنحو 9 نقاط مئوية، كذلك ارتفاع نسبة الأسر التي تملك سيارة خاصة أو أكثر من 22% في العام 2007 إلى نحو 38% في 2017.<sup>2</sup>

جدول 1: إجمالي القروض المصرفية لتمويل شراء السيارات الخاصة في الضفة الغربية 2007-2017 (مليون دولار)

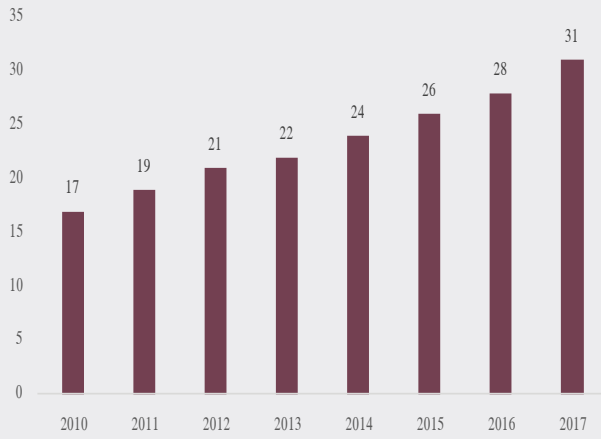
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	83.1	93.0	133.4	225.8	170.0	191.4	219.8	246.3	329.4	210.4	226.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2019.

1- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2019). تفاقم الازدحام المروري في المدن الفلسطينية: الآثار والتدخلات المطلوبة. جلسة طاولة مستديرة. <https://www.mas.ps/files/server/2019/Round%20Table%203%20Arabic.pdf>

2- بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2017.

شكل 2: عدد المركبات مقابل كل كيلومتر على الطرق في الضفة الغربية  
2010-2017



المصدر: الادارة العامة لتخطيط الطرق والمواصلات 2018

### الأثار الناجمة عن الازدحام المروري

- الأثار الاقتصادية: هناك مكونات مختلفة للتكلفة الاقتصادية للازدحام المروري: أولاً قيمة الوقت المهدور الناجم عن التأخير. يصعب إيجاد قياس موحد لتكلفة الوقت المهدور نظراً لاختلافها من شخص لآخر. ومع ذلك توصلت دراسة أجريت لتقدير تكلفة الوقت المهدور الناجم عن الازدحام المروري على المدخل الشمالي لمدينة الخليل، إلى أن التكلفة تبلغ حوالي 540 ألف ساعة خلال العام 2015، أي ما قيمته 400 ألف دولار تقريباً. ثانياً، زيادة استهلاك الوقود الناجم عن التوقف المتكرر أثناء الازدحام المروري. ووفقاً لنفس الدراسة فإن مقدار الزيادة في استهلاك الوقود يصل إلى حوالي 1.1 مليون لتر وقود، أي ما يعادل 1.6 مليون دولار، بالتالي فإن التكلفة الاقتصادية الكلية للازدحام المروري عند المدخل الشمالي لمدينة الخليل فقط يعادل 2 مليون دولار في العام 2015. ثالثاً، هناك التكاليف الناجمة عن الضغط والتوتر النفسي والإجهاد الذي ينجم عن الازدحام والتأخير.
- الأثار البيئية: يخلف الازدحام المروري أثراً سلبية على البيئة، إذ يؤدي إلى تلوث الهواء خصوصاً في المدن وهو ما يؤثر على الجهاز التنفسي ويؤدي إلى أمراض متعددة كما أثبتت الدراسات في العديد من الدول. وفوق هذا يساهم انبعاث ثاني أكسيد الكربون من عوادم السيارات في الاحتباس الحراري والتأثير على المناخ بشكل عام مع ما يترافق معه من تكاليف اقتصادية وبيئية.

إسلام ربيع، ماس

الأعوام الخمسة الماضية بلغ نحو 4.9% في مدينتي رام الله والبيرة، ونحو 4% في مدينة نابلس. ومع استمرار الأقبال على اقتناء المركبات الجديدة، ومحدودية الموارد المادية للحكومة الفلسطينية والهيئات المحلية، وهو ما يحول دون الاستثمار بشكل أكبر في البنية التحتية فإن مشكلة الازدحام المروري في الضفة الغربية سوف تتفاقم في المستقبل.

### عدم ملائمة تخطيط المدن وهيكلية شبكات الطرق مع الطلب المتزايد على النقل

يفاقم الوضع الحالي للأبنية والطرق الشريانية في المدن الفلسطينية من مشكلة الازدحام المروري، إذ أن تشييد وتوسيع البناء العمراني لأغلب المدن الفلسطينية يتم بناء على هياكل واحكام تنظيمية قديمة. وبناء على ذلك تم تشييد عديد من الأبنية في المناطق التجارية المزدهمة داخل مراكز المدن دون ارتدادات أمامية، ودون النظر إلى الأثر المروري المترتب على وجودها. وهذا بدوره قلل من المساحات المتاحة لتغيير حدود الطرق الشريانية في مراكز المدن وتوسعتها، مع ما يترافق من التكلفة المرتفعة للاستملاك والتوسع داخل مراكز المدن.

### ضعف كفاءة النقل العام

في ظل تزايد الطلب على النقل في الضفة الغربية وصعوبة توسيع شبكات الطرق والبنى التحتية لاستيعاب هذا التزايد، فإن النقل العام يمكن أن يلعب دوراً محورياً في التخفيف من حدة الازدحام المروري. ولكن تطوير شبكة متكاملة من النقل العام يبدو هدفاً صعب المنال في الضفة الغربية خلال المدى المنظور. ومن بين الأسباب التي تحول دون ذلك عدم توفر الدعم المادي الحكومي للنقل العام كما هو الحال في العديد من الدول. هذا فضلاً عن أن النقل العام يعتمد على أن تساهم خطوط النقل المربحة في تمويل جزء من تكاليف خطوط النقل الأقل ربحية، وهو ما يتطلب درجة عالية من التضامن والتنظيم وكلاهما يصعب توفيره على المدى القصير.

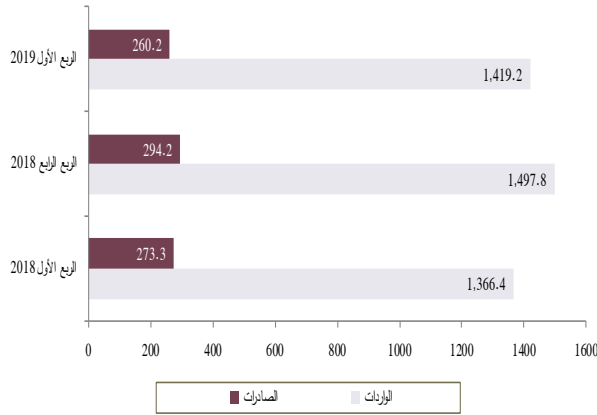
### عدم الالتزام بتطبيق أنظمة السير واجراءات الاحتلال الإسرائيلي

لا شك أن فوضى المرور وعدم الالتزام بقوانين السير وأماكن الوقوف وغياب المواقع المخصصة لتحميل وإنزال الركاب تساهم في مشكلة الازدحام المروري. ويتوافق هذا مع ضعف الرقابة المرورية وانتقائية منح المخالفات، فضلاً عن المشاكل الخاصة المترافقة مع كثرة السيارات غير المرخصة (المشطوبة) وغير المؤمنة والسيارات التي ليس لشرطة المرور الفلسطينية صلاحية التعامل معها. من ناحية أخرى، تتسبب اجراءات الاحتلال الإسرائيلي بتعزيز الاختناقات المرورية، إذ يؤدي منع المرور على طرق معينة والحيولة دون تطوير الطرق في المناطق "ج"، إضافة إلى الحواجز الدائمة "والطيارة" وإغلاق مداخل بعض المدن والتجمعات السكانية بشكل دائم أو جزئي إلى تفاقم المشاكل المرورية مع ما يترافق من تكاليف اقتصادية وإنسانية.

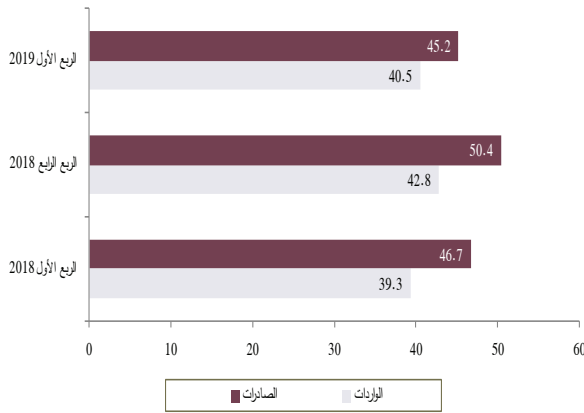
8- التجارة الخارجية<sup>1</sup>

## الميزان التجاري

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)



جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني\* (مليون دولار)

الربع الأول 2019	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2018	
(1,462.6)	(1,520.3)	(1,359.3)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**
(1,207.8)	(1,256.2)	(1,123.6)	- صافي السلع
(254.8)	(264.1)	(235.7)	- صافي الخدمات
639.8	612.4	568.9	2. ميزان الدخل
516.8	508.8	348.3	3. ميزان التحويلات الجارية
(306)	(399.1)	(442.1)	4 الحساب الجاري (1+2+3)
166.7	328.1	612.3	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
139.3	71	(170.2)	6. صافي السهو والخطأ**

\* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967.  
\*\* تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"<sup>2</sup> في الربع الأول 2019 نحو 1,419.2 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 5% مقارنة بالربع السابق، أما بالمقارنة مع الربع المناظر 2018 فلقد سجلت الواردات السلعية زيادة بنسبة 4% بالمقابل بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة في الربع الأول 260.2 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 12% و5% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي. وعلى ذلك تكون قيمة الصادرات قد شكلت ما يقارب 18% من قيمة الواردات في الربع الأول (الشكل 8-1). ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,159 مليون دولار. ولقد تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 4.7 مليون دولار (انظر الشكل 8-2).

## ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي:

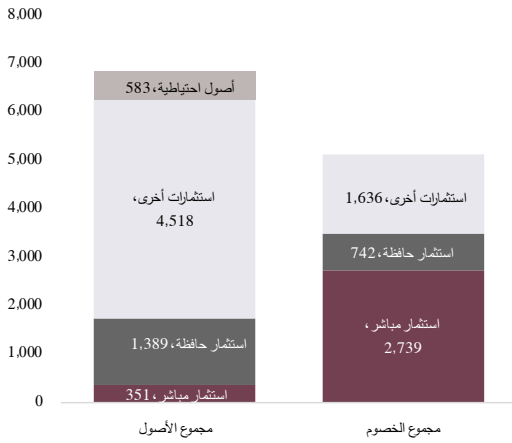
- الميزان التجاري، أي صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
- ميزان الدخل، أي صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج (مثل تحويلات أجور عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج).
- ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

تشير النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الأول من عام 2019 إلى تراجع العجز في الحساب الجاري إلى 306 مليون دولار. وهذا أدنى بنسبة 23% مقارنة مع الربع السابق. كما انخفض العجز بشكل حاد، بنسبة 31%، مقارنة مع الربع المناظر 2018. وتحقق العجز نتيجة عجز في الميزان التجاري بقيمة 639.8 مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل بقيمة 639.8 مليون دولار، تولد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بقيمة 516.8 مليون دولار (أنظر الجدول 8-1).

جرى تمويل عجز الميزان التجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 166.7 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يُمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2019، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الأول 2019.  
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الكلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الكلية يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

شكل 8-3: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الأول 2019)  
(مليون دولار)



ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أن استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,388 مليون دولار (أنظر الشكل 8-3).

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ".<sup>3</sup>

### الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الأول 2019 نحو 6,841 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 5%، واستثمارات الحافظة 20%. بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,117 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 54% منها.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,724 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (58%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية أو عملة متداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وهذه الإيداعات أو العملات

3- صافي السهو والخطأ في الجدول لا يعادل الفرق بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، ويعود السبب إلى أن جهاز الإحصاء قام بإضافة التمويل الاستثنائي إلى بند صافي السهو والخطأ.

## مفاهيم وتعريف اقتصادية السندات مقابل الأسهم Bonds vs. Stocks

### السندات وسعر الفائدة

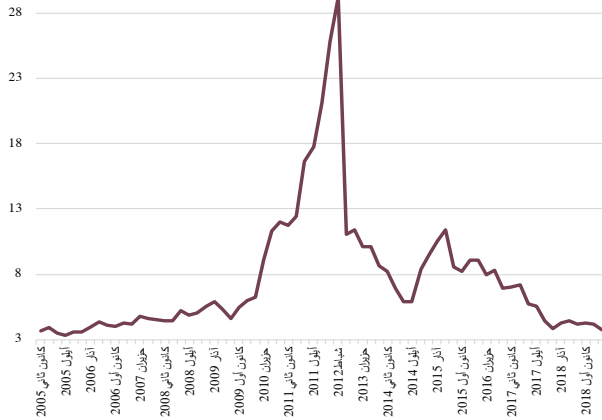
لنفترض أن أحد حاملي السندات سابقة الذكر قرر أن يبيعه في السنة الخامسة، أي خمسة أعوام قبل تاريخ الاستحقاق. ولنفتراض أيضاً أن سعر الفائدة في السوق ارتفع خلال السنوات الخمس الماضية من 5% إلى 6%. واضح أن المشتري الجديد يريد الآن أن يحصل على فائدة تعادل 6% ولن يكتفي بفائدة الكوبون الثابتة في السند (5%). لذلك سيكون على استعداد لشراء السند ولكن بسعر أقل من سعره الإسمي (من 100 دينار) حتى يضمن أن يحصل معدل ربح يعادل 6%. ويمكن تقدير السعر التوازني الجديد للسند بدقة، وهو يبلغ 95.73 دينار. وهذا المبلغ يعادل القيمة الحالية للدنانير الخمسة التي سوف يتلقاها المشتري في كل سنة من السنوات المتبقية من حياة السند، مضافاً إليه القيمة الحالية للسعر الإسمي للسند (100 دينار) الذي سوف يحصل عليه في تاريخ استحقاق السند.<sup>1</sup>

السند هو وثيقة دين، في حين السهم هو وثيقة ملكية لحصة معينة (لشركة معينة) في شركة ما. وكلاً منهما يولد أرباحاً أو خسائر (أرباحاً ضائعة في حالة السند)، ولكن السند يترافق مع مخاطر أقل وتذبذب أدنى في السعر من السهم. ونظراً لأن الأسهم تترافق مع مخاطرة أعلى، فإن الاستثمار فيها غالباً ما يعطي أرباحاً أعلى من الاستثمار في السندات على المدى الطويل. وتشير الإحصاءات إلى أن الأسهم حققت منذ العام 1928 عائداً سنوياً بلغ 10% بالمتوسط في السوق الأمريكية، في حين لم يتجاوز العائد السنوي على السندات 5-6%.

السند هو وثيقة دين مبلّغ محدد ومعدل فائدة ثابت يطلق عليه اسم "معدل الكوبون"، وتاريخ استحقاق محدد أيضاً. على سبيل المثال، تقوم شركة ما (أو حكومة ما) بالاقتراض من العامة عبر إصدار سندات بقيمة اسمية تعادل 100 دينار، ومعدل كوبون سنوي يعادل 5%، وتاريخ استحقاق التسديد بعد 10 سنوات. هذا يعني أن الشركة ستحصل على 100 دينار الآن من كل شخص يشتري أحد سنداتها. وستقوم الشركة بدفع 5 دنانير لحامل كل سند في نهاية كل سنة من السنوات العشر، كما تتعهد بأن تسدد لكل حامل سند 100 دينار بعد عشر سنوات. أي أن حامل السند سوف يحصل بالإجمالي على 150 دينار.

1- القيمة الحالية هي قيمة المدفوعات التي ستتحقق مستقبلاً مخضومة بسعر الفائدة السائد في السوق. وتفسير حساب القيمة الحالية هو كالتالي: إذا كان إجمالي الإيراد الذي سيتحقق مستقبلاً يعادل 125 دينار، فكم تبلغ قيمة الاستثمار (سعر شراء السند) اللازمة الآن لضمان أن الربح على هذا الاستثمار سوف يعادل 6%.

شكل 1: تطور العائد على السندات الحكومية لليونان (إطفاء بعد 10 سنوات)



المصدر: البنك المركزي اليوناني، 2019:

[https://www.bankofgreece.gr/Pages/en/Statistics/rates\\_markets/titloield-imosiou/titloieldimosiou.aspx?Year=2017](https://www.bankofgreece.gr/Pages/en/Statistics/rates_markets/titloield-imosiou/titloieldimosiou.aspx?Year=2017)

ما في البورصة اسم "الاكتتاب العام الأولي" (IPO)، وهو ما يعني بيع حصص معينة من الشركة إلى المستثمرين. ويجري تبادل الأسهم في البورصات المحلية أو في عدد من البورصات في أنحاء العالم. ويتحدد سعر بيع وشراء الأسهم على ضوء العرض والطلب، والذي يتحدد بدوره تحسن أداء الشركة وقدرتها على تحقيق أرباح حالية وعلى توقعات أدائها المستقبلية. والربح (أو الخسارة) من الاستثمار في الأسهم يعتمد على الأرباح السنوية التي توزعها الشركات على حملة أسهمها، وعلى التطور (أو التراجع) في سعر الأسهم بالبورصة. ولكن الأسهم، على العكس من السندات، لا تحمل تعهداً بتقديم أرباح سنوية مضمونة (الكوبون)، كما أن سوق الأسهم يتوافق غالباً مع درجة عدم تأكد عالية وذبذبات حادة يصعب بعض الأحيان تفسير مبرراتها. وهو ما يعني إمكانية خسارة قيمة الاستثمار عندما تتدهور أسعار الأسهم إلى مستويات متدنية للغاية، كما حصل مثلاً إبان الأزمة المالية العالمية في ثلاثينيات القرن الماضي وفي نهاية العقد الأول من القرن الحالي.

يقودنا هذا المثال إلى نتيجتين. أولاً، أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ذو الكوبون الثابت وسعر الفائدة: حالما يطرأ ارتفاع على سعر الفائدة في السوق فإن المشتري الجديد للسند سوف يدفع سعر أقل من السعر الاسمي للسند، حتى يضمن تحقيق ربح أعلى من ربح الكوبون الثابت، ويعادل سعر الفائدة الجديد. والعكس بالعكس أيضاً، إذا طرأ انخفاض على سعر الفائدة في السوق، فإن حامل السند سوف يطلب من المشتري الجديد سعراً أعلى من السعر الاسمي للسند. ثانياً، إن الأرباح التي تتحقق من شراء السندات هي من نوعين، أرباح مؤكدة نسبياً تتمثل في المدفوعات الدورية الثابتة (الكوبون)، وأرباح (أو خسائر) محتملة تتمثل في سعر السند عند استحقاقه أو عند بيعه في حال انخفاض (أو ارتفاع) سعر الفائدة في السوق.

## السندات والمخاطرة

يتأثر سعر السندات في السوق أيضاً بدرجة وبتحولات المخاطرة المرتبطة بقدرة المدين (أي الطرف الذي أصدر السندات) على تسديد دفعات الكوبون الدورية و/أو إطفاء قيمة السند عندما يحين موعد السداد. ولهذا السبب فإن السندات لها أسعار مختلفة (معدلات ربح متباينة) على ضوء درجة الثقة بالمدين: سندات الحكومة لها غالباً أسعار أدنى من الخاصة على ضوء افتراض أن الحكومات نادراً ما تفلس. يعرض الشكل 1، تحولات العائد على سندات الحكومة اليونانية خلال الفترة (2005-2019). ويتضح من الشكل أن السوق كان يطلب عائداً وصل إلى أكثر من 25% إبان الأزمة المالية الحادة التي أصابت اليونان وكادت أن تصل بها إلى حد الإفلاس. وهذا الارتفاع الحاد في العائد على سندات الخزينة (10 سنوات) انعكس طبعاً في الانخفاض الحاد لسعر هذه السندات في السوق، إلى 30.50 يورو في كانون ثاني 2012. لاحظ كيف أن العائد انخفض إلى مستويات متدنية نسبياً (وسعر السندات ارتفع إلى 100.6 يورو في آذار 2019) عند تحسن الأداء الاقتصادي لليونان.

يجدر التنويه أيضاً أن المخاطرة ترتبط كذلك بنوع العملة التي يتم إصدار السندات بها. إذ كلما كانت العملة عرضه لانخفاض قيمتها (بالنسبة للعملة الأخرى) وعرضه للتضخم المرتفع، كلما طلب السوق معدلات فائدة أعلى على السندات التي تصدر بها. ولهذا السبب فإن السندات الصادرة بالدولار الأمريكي أو اليورو لها أسعار أعلى من السندات بالعملة الأخرى.

## الأسهم

تبيع الشركات أسهماً للحصول على رأس المال الضروري لمباشرة الأعمال أو التوسع فيها. ويطلق على الإصدار الأول لأسهم شركة

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2018

المؤشر	2018					2018	2017	2016	2015	2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول					
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,930.7	4,900.0	4,869.3	4,838.9	4,808.8	4,915.3	4,733.4	4,632.0	4,530.4	4,429.1
الضفة الغربية	2,962.1	2,945.7	2,929.3	2,913.1	2,897.0	2,953.9	2,856.7	2,803.4	2,750.0	2,696.7
قطاع غزة	1,968.5	1,954.3	1,940.0	1,925.8	1,911.8	1,961.4	1,876.7	1,828.6	1,780.4	1,732.4
سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة) <sup>2</sup>										
عدد العاملين (ألف شخص)	986.4	1,005.3	960.7	921.7	935.4	956.3	948.7	939.6	928.9	917.0
نسبة المشاركة (%)	44.3	44.1	43.9	42.7	43.1	43.5	44.0	43.8	44.0	45.8
معدّل البطالة (%)	26.8	24.2	26.9	27.4	26.5	26.2	25.7	23.9	23.0	26.9
- الضفة الغربية	16.4	15.8	17.0	18.5	18.1	17.3	18.4	17.5	16.6	17.7
- قطاع غزة	46.3	40.9	45.9	44.3	41.7	43.1	38.3	35.4	34.8	43.9
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج المحلي الإجمالي	3,703.9	3,706.7	3,659.8	3,559.5	3,689.9	14,615.9	14,498.1	13,425.7	12,673.0	12,715.6
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	3,408.5	3,352.0	3,316.9	3,258.5	3,182.9	13,110.3	12,844.7	12,337.7	11,805.1	11,840.4
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	858.0	988.6	957.7	904.3	977.5	3,828.1	3,809.8	3,530.3	3,429.5	3,478.2
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	841.6	905.9	916.1	837.3	876.7	3,536.0	3,305.6	2,827.0	2,677.4	2,415.0
- الصادرات	718.6	769.2	707.0	714.3	713.0	2,903.5	2,692.7	2,381.0	2,338.1	2,172.3
- الواردات (-)	2,181.3	2,289.4	2,227.7	2,141.5	2,072.3	8,730.9	8,066.7	7,626.7	7,537.6	7,208.9
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	798.4	803.2	798.3	781.5	815.4	3,198.4	3,254.6	3,080.1	2,973.1	3,051.7
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	755.4	778.9	760.5	735.8	746.2	3,021.4	3,072.4	3,044.4	2,973.1	2,940.7
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(1,462.6)	(1,520.3)	(1,520.6)	(1,427.2)	(1,359.3)	(5,827.5)	(5,374.2)	(5,246.2)	(5,199.6)	(5,036.7)
ميزان الدخل	639.8	612.4	608.8	603.7	568.9	2,393.9	1,992.0	1,896.0	1,712.2	1,482.4
ميزان التحويلات الجارية	516.8	508.8	467.1	450.2	348.3	1,774.4	1,818.6	1,408.6	1,421.4	1,405.3
ميزان الحساب الجاري	(306)	(399.1)	(444.7)	(373.3)	(442.1)	(1,659.2)	(1,563.6)	(1,941.6)	(2,066.0)	(2,149.0)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.643	3.704	3.635	3.573	3.461	3.593	3.603	3.840	3.884	3.577
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.139	5.224	5.127	5.037	4.881	5.067	5.083	5.418	5.483	5.046
معدّل التضخم (%) <sup>3</sup>	0.00	0.01	0.49	0.26	(0.60)	(0.19)	0.21	(0.22)	1.43	1.73
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	711.3	677.7	938.6	862.3	991.0	3,469.5	3,656.5	3,551.0	2,890.2	2,784.8
النفقات الجارية	667.9	941.8	910.5	879.3	930.8	3,662.4	3,791.4	3,659.3	3,424.3	3,435.0
النفقات التطويرية	41.9	109.3	63.8	59.0	45.6	277.7	255.3	216.5	176.7	164.1
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	1.5	(373.4)	(35.7)	(76.0)	14.6	(470.5)	(390.2)	(324.7)	(710.9)	(814.3)
إجمالي المنح والمساعدات	66.7	226.2	194.2	159.8	87.2	667.3	719.8	766.9	799.0	1,232.0
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	68.2	(147.2)	158.4	83.8	101.7	196.8	329.5	442.3	88.1	417.6
الدين العام الحكومي	2,315.2	2,369.6	2,352.3	2,367.6	2,448.8	2,369.6	2,543.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/مطلوبات المصارف	16,503.2	16,125.0	16,179.4	15,763.0	15,916.7	16,125.0	15,850.2	14,196.4	12,602.3	11,815.4
حقوق الملكية	1,931.4	1,912.0	1,863.9	1,819.7	1,926.8	1,912.0	1,892.7	1,682.4	1,461.7	1,464.0
ودائع الجمهور	12,394.4	12,227.3	12,194.2	11,992.6	12,002.3	12,227.3	11,982.5	10,604.6	9,654.6	8,934.5
التسهيلات الائتمانية	8,569.5	8,432.3	8,293.6	8,260.0	8,175.4	8,432.3	8,026.0	6,871.9	5,824.7	4,895.1

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

- بيانات الأرباع للأعوام 2018-2019 هي بيانات أولية عرضة للتقريب والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.
  - اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحاً للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. ونسجل هنا أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد، ويمكن العودة إلى الأعداد السابقة من المراقب للحصول على معدلات البطالة والمشاركة حسب التعريف القديم.
  - معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
- \* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.